تطور القدرة العسكرية اليابانية وانعكاساتها على الدور الياباني الجديد

أ.م.د.نغم نزير شكر(*)

الملخص

(استطاعت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ان تنهض من جديد، وان تحقق تجربة تحديث سياسي جعلها تشهد تبدلات جذرية من الفقر الى الغنى ومن سيطرة الحكم العسكري الى الدولة المنزوعة السلاح ومن التخلف الى التكنولوجيا الاكثر تطورا في العالم، ومن الانغلاق والعزلة وذهنية سكان الجزر الى الانفتاح على ثقافات عصر العولمة ووسائل اعلامها. فكيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة الحديثة سياسيا بل وحتى اقتصاديا واجتماعيا لان عملية دراسات النظام تتناول جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل وحتى الثقافية، لغرض بناء نظام سياسي جديد في العراق يقوم على ممارسة السلطة بشكل سليم من خلال موقع المواطنة والعمل المؤسساتي السلمي الذي يجعل من خدمة المجتمع وتحقيق مصالحه والمطالبة بحقوقه فضلا عن ادوار انسانية اخرى، هدفا ساميا في اطار النظم والقوانين المتفق عليها).

المقدمة

تعد اليابان دولة رئيسة من دول شرق آسيا وتشكل أرخبيلاً على شكل هلال، يحيطها المحيط الهادي من الشرق وبحر الصين من الجنوب وبحر اليابان من الغرب وبحر أوفوتسك من الشمال. مساحتها حوالي ٣٧٢.٤٨٨ كيلو متر مربع، وعدد سكانها حوالي (١٢٧) مليون نسمة (تقريباً)، غالبيتهم يعتنقون الديانة البوذية مع

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد.

وجود أقليات صغيرة عرقية ودينية، مثل المسيحيين والكوريين، وعلى نحو أقل المسلمين. مع ذلك لا يؤدي الدين دوراً مهماً في المجتمع الياباني، لأن دستور عام ١٩٤٧ فصل الدين عن السياسة، فليس هناك دين رسمي في الدستور. ويتمتع الشعب الياباني بحرية تامة بممارسة طقوسه الدينية وفقاً لتوجهاته ودون أي تخل من الدولة.

مع نهاية شهر مارس ٢٠١٦، دخلت تشريعات أمنية وعسكرية جديدة، أقرها البرلمان الياباني، حيز التنفيذ، حيث تسمح للقوات اليابانية بالدخول في صراعات مسلحة خارج حدود البلاد لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتمثل هذه الخطوة تأكيداً على النهج الواقعي الجديد الذي ينتهجه رئيس الوزراء الياباني "شنزو آبي" نحو يابان أكثر قوة.

وعليه، تقوم فرضية البحث على الآتي:-

(واقعية اليابان العسكرية ستشكل ملامح العقد المقبل في منطقة المحيط الهادي، لتؤكد على عدم وجود قوة واحدة تهيمن على آسيا).

وعليه تقوم هيكلية البحث على المحاور التالية:

أولاً: السياسة الدفاعية الجديدة: عناصر الاستمرارية وجوانب التغيير.

ثانياً: يركز على البيئتين الداخلية والخارجية للسياسة الدفاعية اليابانية.

ثالثاً: بوادر التغيير التدريجي في القدرات العسكرية اليابانية.

رابعاً: أولويات السياسة الدفاعية اليابانية.

خامساً: مستقبل الاستقطاب الجيو إقليمي الياباني.

وأخيراً خاتمة واستنتاجات.

المحور الاول: السياسية الدفاعية اليابانية الجديدة: عناصر الاستمرارية وجوانب التغير

على قاعدة اصلاحات الميجي وما تبعها من تدابير اضافية في حقبة مابين الحربين العالميتين، تحولت اليابان الى دولة عسكرية ذات اطماع توسعية واضحة للسيطرة على دول الجوار. ولعبت الاحتكارات اليابانية او الزايباتسو*(وهي الشركات اليابانية العملاقة) الدور الحاكم في توجيه الاقتصاد الياباني وجهة عسكرية تتلاءم مع نزوع اباطرة اليابان آنذاك للسيطرة على الدول المجاورة وتأسيس امبريالية يابانية على غرار الامبرياليات الغربية التي كانت تتحكم بالاقتصاد العالمي. وحين نجحت بتعزيز قدرات الجيش القتالية لتحقيق انتصارات خاطفة على جيوش جميع الدول التي هاجمتها، اكتسب الامبراطور وقادة الاحتكارات تفويضاً شعبياً كبيراً لخوض المزيد من الحروب التوسعية، فهيمنت النزعة التوسعية على اليابان، وانطلق مشروع بناء دولة امبريالية قوية فيها تمتلك اكبر قوة عسكرية في منطقة جنوب وشرق آسيا بأكملها. ومع انتعاش النزعة العسكرية التوسعية على نطاق واسع في اليابان بعد تحقيق انتصاراتها الخاطفة، استبدلت الروح التقليدية اليابانية المسالمة التي تخاف الغزو الخارجي بنزعة عسكرية تسلطية لدولة امبريالية ذات خطط جاهزةً للسيطرة على دول الجوار[١]. ومع الاعلان عن دستور اليابان الجديد في عام١٩٤٧، بضغط مباشر من الادارة الامريكية، بدأت مرحلة جديدة في تأريخ اليابان مازالت مستمرة حتى الان، عرفت خلالها نهضة ثانية ذات منحى ديمقراطي بحت بعد ان حُرر اليابانيون من كل قدراتهم العسكرية. وهي نهضة منزوعة السلاح دون شك، لكنها قدمت تجربة رائدة في التحديث اكثر عمقاً من سابقتها في جميع المجالات، واكثر آشعاعاً على المستوى الكوني، فقد تحولت اليابان الى عملاق اقتصادي يمتلك قدرات تكنولوجية وعلمية بالغة التطور.[٢]

وكان اهم ملامح هذا الدستور ماياتي:

١- استقرار السيادة للشعب.

٢- الامبراطور رمز لليابان ولكنه لايمارس دوراً سياسياً.

٣- التخلي عن الحرب وعدم السماح بامتلاك قوات عسكرية (المادة٩).
٤- ضمان الحقوق الاساسية للانسان.[٣]

وتعد مسألة تعديل الدستور الذي وضعته الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ ذات اولوية في عملية التغيير السياسي الجارية باليابان، من حيث ممارسته على الساحة العالمية، فالمادة التاسعة من الدستور تحدد المبادئ الاساسية للسياسة اليابانية منذ اقراره، الامر الذي يحتم على اليابان ان يكون دورها العالمي سلمياً وغير عسكري. وتشير التقديرات الى انه سيكون على الحكومة اليابانية العمل على ادخال تعديلات عالية خاصة المادة التاسعة وذلك خلال ٥-١٠ سنوات، بما يزيل منه بعض القيود المفروضة على الساحة الخارجية اليابانية ويعطي مجالاً اوسع لحرية الحركة لممارسة دور في القضايا الامنية العالمية. واشارت نتائج استطلاع الرأي العام في اليابان ان عام ٢٠٠٠، شهد تحول ملموس في توجيهات الشعب الياباني باتجاه مسألة تعديل الدستور، حيث ايد ٦٠% من شملهم الاستطلاع تعديل مواد الدستور فيما يُعد اعلى نسبة للمؤيدين منذ تبني الدستور ١٩٤٧ في حين عارضه ٢٧% فقط فيما يُعد اقل نسبة معارضة في صفوف الشعب الياباني لتعديل الدستور منذ ذلك الحين[٤]. بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتفكك الاخير الى عدة جمهوريات مستقلة في بداية عام ١٩٩٢ وتطلع الاتحاد الاوربي الى شغل المكانة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتي على الساحة العالمية، فضلاً عن ارتباك الولايات المتحدة في التعامل بمفردها مع قضايا ذات طابع عالمي مثل: الارهاب الدولي، وتلوث البيئة، وانتشار المخدرات وتزايد حدة الفقر في الدول النامية- بوضع اجندة يابانية للتحرك على الساحة العالمية كقطب فاعل وثان بجانب الولايات المتحدة. فقد تم التوصل الى هذه الاجندة بعد مناقشات ومداولات بين تيارات سياسية في اليابان، أهمها التيار القومي اليميني الياباني، وتُمثل هذا التيار المدرسة الواقعية بين السياسين اليابانيين، ومن ابرز رواده "اوزاوا" وكان يشغل منصب سكرتير عام الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم ولعب دوراً رئيسياً في تمرير القانون الخاص بمشاركة اليابان في عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة عام ١٩٩٢،

ثم انفصل عن الحزب لارائه المتشددة وقام بتشكيل حزب يميني مستقل، ويعد من اهم المطالبين بأن تضطلع اليابان بدور بارز في الشؤون العالمية بما في ذلك الشؤون السياسية والامنية والاقتصادية. وقد نشر افكاره وتصوراته لهذا الدور في كتاب صدر في عام ١٩٩٣ بعنوان " ورقة عمل لليابان الجديدة".[٥] لقد اسهمت الدينامية اليابانية في تقوية النزعة الاقتصادية على حساب النزعة العسكرية، فالاهتمام لكل ماهو اقتصادي وفرَّ على اليابان جهداً بشرياً كان بأمكانه ان يُضيع في امور تسليحية ثبت ان اليابان لم تجن منها الا الخراب والدمار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد ظهرت بوادر النزعة الاقتصادية في اليابان في مذكرة التفاهم بين رئيس الوزراء الأسبق يوشيدا وادارة الاحتلال الامريكي، اذ اولت هذه المذكرة اهتماماً كبيراً للجانب الاقتصادي في عملية الاصلاحات الهيكلية للمجتمع الياباني وذلك على حساب تجريد الامبراطور من جميع صلاحيته وتحويله الى رمز وطني ومنع اليابان من التسلح وخوض حروب عسكرية.[٦] اما اليوم، فان سياسة اليابان الدفاعية اصبحت ترتكز على مفهوم (المسؤولية الدفاعية المشتركة) مما يعني رغبة اليابان بالانسلاخ عن دور الاخ الصغير في التحالف الثنائي بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية، عن طريق اداء دور عسكري اكثر اتساعاً. وهكذا، فإن تعاظم البناء الدفاعي الياباني مدعوماً بالاتجاه الاخير– مع التحفظ الوارد عليه– يعني تحولاً واضحاً في السياسة العسكرية اليابانية من مجرد سياسة دفاعية الى سياسة امنية جديدة قوامُها توسيع الدور العسكري لليابان اقليمياً ودولياً.[٧] وكان طبيعياً وفقا للموقع والطبيعة الجغرافية لليابان، ووضعها في النظام الدفاعي الغربي، ان تكون للقوات البحرية ونظام الدفاع الجوي الاسبقية في "قوات الدفاع الذاتي" وفي اطار برنامج الدفاع الوطني" اعتبرت العناصر الاتية ذات اهمية كبيرة:

١– تحسين قدرات اليابان في الدفاع الجوي، وقدرة كاملة على حماية خطوط المواصلات البحرية والقدرة على العمل المضاد للغزو بالانزال.

٢– تدعيم القدرة الدفاعية العالمية النوعية بتحقيق توازن بين معدات الجبهة وعناصر الدعم الاداري.

٣- اشاعة الكفاءة والمعقولية.[٨]

وينادي انصار هذا التيار بأن تصبح اليابان "دولة طبيعية كبرى" قادرة على تحمل المسؤليات العالمية وان تتعاون مع الدول الاخرى لتحقيق حياة مستقرة، وان تتخلص من كافة تداعيات الحرب العالمية الثانية ومن القيود التي فرضت عليها بما في ذلك تعديل الدستور والسماح باعادة تسليحها ومشاركتها في جميع عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة سواء العسكرية منها او غير العسكرية، وتسليح هذه القوات ليتسنى لها الدفاع عن النفس، ويؤكد مؤيدو هذا التيار في ذات الوقت على ضرورة تمتين علاقات التحالف مع الولايات المتحدة باعتبارها حجر الاساس في الدفاع عن اليابان ومساعدتها على القيام بدور بارز في الشؤون العالمية.[٩] وعلى الرغم من وضوح الاتجاه الخاص بالمصلحة القومية اليابانية وضرورة تفصيلها على الدور الدولي لليابان في الوقت الراهن، على مستوى الشعب الياباني، كما يتضح هذا الاتجاه ايضاً من خلال انشطة مؤسسات المجتمع المدني في اليابان، يتزامن مع ذلك على المستوى الرسمي تبنى مفهوم الدبلوماسية او القوة المرنة. ويمكن القول بان هذه المفاهيم يتم استخدامها من قبل اليابان كنوع من انواع الاستجابة للتغير الذي حدث في النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وصعود الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي كأكبر قوة عسكرية يصعب على الكثير من الدول الاخرى منافستها في هذا المجال، ومن ثم شكلت الطبيعة الجديدة للنظام الدولي عائقاً على كثير من الدول كي تقوم بتأثير دولي قوي.[١٠] ومن هذا المنطلق جاء التيار الثاني وهو التيار التقليدي المحافظ: الذي يتشكل انصاره من عدد من المسؤولين اليابانيين السابقين وبعض الاكاديميين ومن ابرزهم: اوادا الذي يشغل منصب نائب وزير الخارجية في عقد الثمانينات في القرن العشرين واصبح قاضياً في محكمة العدل الدولية في اوائل التسعينات، وكوهي هاشيموتو رئيس معهد النظم السياسية الدولية الجديدة، وروجي تايتاما الاستاذ بأكاديمية الدفاع القومي. وانطلق افراد هذا التيار في تصورهم للدور الياباني على الساحة العالمية من انه اذا كانت هناك ثلاثة بدائل متاحة امام صانع القرار الياباني في اعقاب حرب الخليج الثانية ١٩٩١/٩٠ هي :

اما ان تصبح اليابان دولة لها دور سياسي عالمي وقوة عسكرية لاتماثل فقط القوة العسكرية للدول الاوربية، او ان تحذو اليابان حذو الدول الصغيرة في النظام العالمي بحيث يكون لها دور محدود للغاية في الشؤون العالمية مثل النمط الذي اتبعته خلال عقدي الخمسينات والستينات، أو ان تستمر اليابان كدولة اقتصادية كبرى دون محاولة السعي الى امتلاك قدرات عسكرية او القيام بدور في القضايا الامنية العالمية. ويرى انصار هذا التيار ان الخيار الثالث يعد الامثل من وجهة نظرهم، واوضحوا ان حرب الخليج الثانية وتردد اليابان في ممارسة دور عالمي اظهرت مدى الصعوبات الدستورية والتاريخية التي تعترض اليابان في سبيل تدعيم وتمتين دورها الاقتصادي على الساحة العالمية وتوظيفه في المجال السياسي في مرحلة تالية.[١١] ان هذا المنحى، يرى ان الاتجاهات الاساسية في سياسة اليابان الدفاعية لاتعني تخليها عن سياسة ضبط النفس العسكرية التي اعتمدتها طوال الخمسين عاماً الماضية، ليس امتثالاً للقيود الدستورية او طمئنة الدول المجاورة فقط، بل ماوفرته وتوفره من منافع استرايتجية لها متمثلة في اسهامها بالحفاظ على توازن القوى الاقليمي وتجنب الصدام المكشوف مع أي من القوى الفاعلة في المنطقة، فضلاً عن ماتوفره من اطراد النمو في الاقتصاد الياباني، طالما ان معدل الانفاق العسكري يعد قيمة ضئيلة من حجم الناتج القومي الاجمالي الياباني.[١٢] وعليه، تسعى اليابان وفقاً لهذا المنظور، الى انتهاج تلك المفاهيم او السياسات من اجل القيام بدور مؤثر في النظام الدولي. ومن ثم محاولة نشر مفاهيم او ثقافة السلام بدلاً من استخدام القوة العسكرية. وهو مايرتبط ارتباطاً شديداً باستخدام الثقافة كوسيلة لزيادة نفوذ الدولة في النظام الدولي. حيث ترى اليابان ان انتهاجها للدبلوماسية العامة او القوة المرنة يعد وسيلة فاعلة وجيدة لحماية مصالحها القومية. وفي الوقت نفسه، تسعى اليابان من جراء انتهاجها لتلك الدبلوماسية او السياسية الى تصدير تصور او انطباع عن الثقافة اليابانية الى العالم الخارجي.[١٣] أما التيار الثالث فهو التيار البراجماتي، ينتمي انصار هذا التيار الى فئة التكنوقراط في وزارة الخارجية ومجلس الوزراء، والحزبين الكبيرين في اليابان، ويطرح انصار هذا التيار تصوراً يقع على النقيض من توجهات التيارين السابقين اللذين يناديان بان تصبح اليابان

دولة طبيعية كبرى يكون لها الحق في تسليح جيشها باسلحة هجومية، وبأن تتولى مهمة الدفاع عن نفسها بعيداً عن المظلة الامنية الامريكية وترتكز رؤيتهم على ان اليابان يجب ان ينحصر دورها في كونها مدينة عالمية، وبحيث يستهدف هذا الدور تحقيق التنمية على مستوى العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية دون استخدام القوة العسكرية، والمشاركة النشيطة في تحقيق السلم العالمي من خلال انتهاج استراتيجية عالمية للسياسة الخارجية اليابانية، واستبدال السياسات المتعددة الجوانب بالسياسات التي تعتمد على القوة الاقتصادية فقط.[١٤] وفي السنوات الاولى من الالفية الجديدة، ظهر تقدم ضئيل في مساعي اليابان للتعامل مع الانكماش الاقتصادي ومشاكل الديون المزمنة والقضايا الهيكلية. وقيد الانتعاش الاقتصادي الياباني بسبب الانخفاض في اقتصاد الولايات المتحدة، الذي يمثل سوق التصدير الرئيسي لليابان والتأثيرات المعاكسة لوباء الالتهاب الرئوي غير النمطي (سارس) الذي تفشى عام ٢٠٠٣ على اقتصاد آسيا ككل.[١٥] وتبعاً لتلك المعطيات ((ان اليابان التي برزت كأكبر ورشة صناعية في العالم اواسط الثمانينات، توشك ان تتحول الان الى اكبر بنك عالمي يسيطر على المال والتجارة والتنمية مثلما حدث في السابق مع بريطانيا والولايات المتحدة وتسبقهما هولندا. وهي قد تصبح وفق تلك المعطيات اذا ما استمرت في تصاعد ان تكون في القرن الحادي والعشرين قوة اقتصادية لاتضاهى)).[١٦] وحدد المنتمون لهذا التيار اربعة مجالات ذات اولوية للسياسة الخارجية لليابان هي: مساعدة الدول الفقيرة، والحفاظ على السلام العالمي وحماية حقوق الانسان والحفاظ على البيئة، بالاضافة الى مجالات فرعية اهمها: توطين اللاجئين وعمليات الاغاثة وقت الكوارث العالمية، وتنمية الموارد البشرية. كما ينادي هذا التيار بضرورة تركيز العلاقات مع الولايات المتحدة من الجوانب الاقتصادية بما يحقق تحديث واستقرار اقتصاديات الدول الاسيوية والاقتصاد العالمي بصفة عامة.[١٧]إلا انه في ظل الاحداث التي شهدتها الساحة الدولية، في ظل احداث الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ والحرب على الارهاب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية، كان على اليابان ان تظهر تأييداً واضحاً للولايات المتحدة، كرد فعل لما حدث. وقد تطور الامر الى تجاوز فكرة الدعم

المالي فقط الى الدعم العسكري المباشر والخروج من دائرة العزلة التي فرضت على اليابانيين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهو ما جسدته المادة التاسعة من الدستور التي تحرم على اليابان الدخول في حرب او استخدام القوة وارسال القوات خارج الحدود وكان هذا التجاوب الياباني نابعاً من ظهور عامل ضغط اقليمي يتمثل في قيام كوريا الشمالية باطلاق صواريخ بعيدة المدى تجاه اليابان منذ عام١٩٩٨، بما عد تهديدا لامنها القومي وحاجتها للولايات المتحدة من جانب والتفكير في الاعتماد على ذاتها لمواجهة هذا التحدي من جانب آخر.[١٨] وعليه، ففي عام ٢٠٠٤، قررت اليابان تخفيف الحظر الذي تفرضه على تصدير الاسلحة واشارت للمرة الاولى الى الصين وكوريا الشمالية باعتبارها تهديداً عسكرياً محتملاً. ووافقت حكومة (جونشيرو كويزومي) في هذا العام على رفع الحظر على بيع الاسلحة للولايات المتحدة فقط في اطار التعاون في تطوير نظام صاروخي. واندرجت هذه المبادرات في اطار"كتاب ابيض" جديد حول قطاع الدفاع هو الاول منذ ١٩٩٥ وخطة خمسية للبرمجة العسكرية والتي أدت الى اصلاح التوجيهات الاستراتيجية لليابان بشكل جذري. ويتطلب مشروع التطوير المشترك لنظام صاروخي مع واشنطن، رفع الحظر الذي تفرضه اليابان على صادرات الاسلحة منذ ١٩٧٦ لتتمكن من ارسال القطع التي يتم انتاجها في اليابان الى الولايات المتحدة. إلا ان اليابان تعهدت حينها بالبقاء "امة سلمية" مع وعد قطعته الحكومة بان تصدر التكنولوجيا ومكونات الصواريخ الى الولايات المتحدة "تحت مراقبة صارمة" وتجري اليابان ابحاثاً مع الامريكيين حول تطوير نظام دفاعي مضاد للصواريخ منذ ١٩٩٩، أي بعد عام من اطلاق كوريا الشمالية صاروخاً عبر اجواء الارخبيل. وفي كتابها الابيض حول الدفاع، اشارت اليابان الى التهديدات العسكرية الكورية الشمالية وتحدثت للمرة الاولى عن التهديدات الصينية، حيث اكد هذا الكتاب الابيض، ضرورة "مراقبة" تحركات الصين وكوريا الشمالية" بدقة واضاف ان الصين تهدف الى توسع منطقة نشاطاتها العسكرية وتقوم بتحديث قدراتها النووية والبالستية وكذلك قواتها الجوية والبحرية. وقد احتجت الحكومة اليابانية بقوة لدى الصين بعد توغل غواصة نووية صينية في المياه الاقليمية اليابانية.[١٩] وفي السابع عشر من شهر

ديسمبر ٢٠١٠، تم اقرار القواعد الارشادية لبرنامج الدفاع الوطني لعام ٢٠١١ وما بعده (لمدة عشر سنوات)، حيث تضمنت الوثيقة الخاصة بالقواعد الارشادية للسياسة الدفاعية اليابانية لعام ٢٠١١ وما بعده، نقاطاً اساسية، تتمثل في: اسس الامن الياباني والبيئة الامنية المحيطة باليابان، والسياسات الاساسية لضمان الامن الياباني وقواعد الدفاع في المستقبل، والقواعد الاساسية لتعظيم قدرات الدفاع، بالاضافة الى عناصر اضافية كلها ترسم ملامح السياسة الامنية لليابان وقواتها الدفاعية في حين تضمنت الوثيقة الثانية الخاصة ببرنامج الدفاع على المدى المتوسط ٢٠١١-٢٠١٥ ست نقاط هي الاطار العام للبرنامج، ومراجعة التشكيلات وانتشار قوات الدفاع الذاتي، والبرامج الرئيسية المتعلقة بتلك القوات وقدراتها واجراءات تقوية الترتيبات الامنية مع الولايات المتحدة الامريكية، والامدادات الرئيسية، والنفقات. وهُنا يلاحظ ان الوثيقة الاولى قد ركزت بالاساس على توجيهات وسياسات، في حين ركزت الثانية على اجراءات وترتيبات جدير بالذكر ان مفهوم " قوات الدفاع الاساسية ظل سائداً منذ برنامج الدفاع الاول في عام ١٩٧٦، وكان يقوم على اساس احتفاظ اليابان بالحد الادنى من القدرات الدفاعية الاساسية اللازمة لدولة مستقلة، بحيث لايكون هناك فراغ امني وتتحول الى عنصر عدم استقرار في المنطقة. وهكذا ، فقد تحول الامر من مجرد الردع السلبي الى القدرة على التعامل مع تهديدات وتحديات جديدة بمرونة كانت تظهر تباعاً على مدى السنوات، الى ان حدث التحول الاخير.[٢٠] ومن الامور الرئيسية لمسودة برنامج الدفاع الوطني لعام ٢٠٠٤، هي ان تمنع اليابان أي تهديد مباشر تتعرض لهُ واذا حدث هذا التهديد، فان اليابان ستقضي عليه وتخفيف الاضرار الناجمة عنه الى اقصى حد، فضلاً عن ذلك ستشارك اليابان بفعالية في الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة حيال القضايا الامنية العامة بما يشمل محادثات حول دور البلدين في الشؤون الامنية، كما ستمتلك اليابان قدرات دفاعية معتدلة من خلال المحافظة على مبادئها إللانووية الثالثة وضمان السيطرة المدنية على القطاع الدفاعي (العسكري).[٢١] ويبقى السؤال: هل تكفي القدرات الذاتية اليابانية بصيغتها الجديدة للحفاظ على الامن القومي الياباني؟ الاجابة جاءت واضحة وصريحة، وهي انها لاتزال

في حاجة الى التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية، ومن ثم استمرار الحوار الاستراتيجي معها من اجل تعميق وتطوير هذا التحالف، بحيث يطال قضايا جديدة مثل الامن الالكتروني، وبحيث يستمر العمل بخصوص تقويم البيئة الامنية، والاهداف والادوار والقدرات الاستراتيجية المشتركة، فضلاً عن تقوية التعاون الدفاعي الذي يتضمن دفع التعاون في قضايا رئيسية، من بينها تقوية التعاون القائم في مجالات المعلومات والاستخبارات والتخطيط الثنائي، والتعامل مع الموقف في المناطق المحيطة باليابان، والتعاون على صعيد الصواريخ البالستية، وامن المعلومات، كما انه يتضمن تعمق التعاون الدفاعي، وبعد ذلك، تأتي الاجراءات الخاصة بالقوات الامريكية على الاراضي اليابانية. وعليه، فأن الاليات او المداخل الثلاثة لتحقيق اهداف السياسة الدفاعية هي ذاتها التي كانت موجودة من قبل، لكن هذا الامر يُثير عدة اشكاليات من بينها الالتزام بالتطبيق الفعلي للمبادئ الخاصة بالاسلحة النووية، خاصة بعدما ثبت انه تم اختراقها اكثر من مرة في مناسبات سابقة، فضلاً عن مسألة التوفيق بين المحافظة على الرادع الامريكي النووي والسعي الياباني على صعيد التخلص من الاسلحة النووية ومشاريع القرارات التي تقدمها للجمعية العامة بهذا الخصوص.[٢٢] مما تقدم، ان اجراء التعديلات الاساسية في عدد من القوانين الداخلية وفي الدستور الياباني، وعلى النحو الذي يسهم في اتاحة المجال واسعاً امام سياسية خارجية نشطة، ودور دفاعي اكثر فاعلية واتساعا، يساعد اليابان على الارتقاء بدورها السياسي الدولي الى مستوى قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية المتعاظمة، مثلما تكون عاجزة عن التعبير عن نفسها كقوة دولية كبرى على مستوى علاقات التفاعل السياسي الدولي او على مستوى النشاطات الاقتصادية الدولية.

المحور الثاني: اثر البيئة الداخلية والخارجية على السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة

السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة نتاج تفاعلات كثيرة على المستوى الداخلي، وكانت هناك ردود افعال عليها من قوى كثيرة على المستوى الداخلي، فضلاً

عن انها جاءت للتعامل مع البيئة الخارجية وتركت اصداء في تلك البيئة ايضاً: على الصعيد الداخلي، رغم نضج التجربة الديمقراطية باليابان فان هناك بعض العوائق اثرت في حدوث ركود ملحوظ في الحياة السياسية مما اثر على مبادرات الاصلاح والتغير التي تنسحب على الجانب العسكري ايضاً.[٢٣] فقد وصل الحزب الديمقراطي الياباني اول مرة الى السلطة في ايلول من عام ٢٠٠٩، ببرنامج طموح يعد بالاصلاح الشامل، وعدم زيادة الضرائب وتحالف اكثر تحرراً مع الولايات المتحدة الامريكية. ولكن نظراً لافتقار الحزب الى الخبرة وعدم كفاءته على كافة مستويات صناعة القرار السياسي– وهي اوجه القصور التي تفاقمت بفعل الدمار غير المسبوق الذي خَلَفَهُ الزلزال العظيم في ١١/اذار/ ٢٠١١– فقد انتهت ولاية اول حكومتين للحزب الديمقراطي الياباني برئاسة يوكيو هاتو يامونا وتوكان، وقد تبددت هذه التعهدات، وكانت النتيجة انشقاق العشرات من المشرعين بقيادة المتمرد (اثييرو اوزاوا) عن الحزب الديمقراطي الياباني، لتشكيل حزب معارض جديد. ورغم هذا، فان الحزب الديمقراطي الليبرالي المنافس، الذي حكم بلا انقطاع تقريباً لعدة عقود من الزمان حتى عام ٢٠٠٩، اثبت انه حزب معارض غير فعال فبسبب عجزه عن التغلب على انعدام الثقة الشعبية، نظراً لتأريخه الطويل من التعايش مع البيروقراطيين وخضوعه للولايات المتحدة، لم يتمكن الحزب الديمقراطي الليبرالي من مساءلة الحزب الديمقراطي الياباني في المجلس التشريعي. بل ان ما حدث بدلاً من ذلك هو ان الحزب الديمقراطي الليبرالي، الذي فشل في تنشيط نفسه واجتذاب الحلفاء كان يتبنى في بعض الاحيان نهجاً يقوم على التملص من المسؤولية وتمريرها للغير، مثل السماح للحزب الديمقراطي الياباني بتمرير زيادة لاتحظى بشعبية رغم كونها حتمية وضرورية للضريبة الاستهلاكية.[٢٤] ومن المحددات الداخلية ايضاً، المادة التاسعة من الدستور الياباني التي ظلت قيداً كبيراً على صانع القرار السياسي في اليابان، في التفكير في تجاوزها لنحو نصف قرن تقريباً. وكان قرار رئيس الوزراء الياباني (كويزومي) الاسبق بارسال قوات يابانية الى العراق، ابتداءاً من منتصف يناير سنة ٢٠٠٤ هو محاولة لكسر ظلال هذه المادة. إلا ان قراءة تطورالاحداث ومجمل خطوات الاصلاح السياسي في التسعينات، تُشير الى اتخاذ

بعض الخطوات لجعل هذه المادة التاسعة مرنة في التعامل معها. ومن ذلك: صدور قانون" التعاون من اجل السلام الدولي" سنة ١٩٩٢. وصدر قانون آخر ١٩٩٩، يسمح لقوات الدفاع الذاتي بتقديم دعم لوجستي للعمليات العسكرية الامريكية في الخارج. وهذه القوانين لم تطبق إلا نتيجة لاحداث الحادي عشر من سبتمبر وتعاظم الرؤية الاصلاحية وتلك الخاصة برئيس الوزراء الياباني آنذاك (كويزومي) فيما يتعلق بالدور الدولي السريع في مواجهة أي هجوم محتمل ضد اليابان، ثم قانون المشاركة في تقديم المساعدات واعادة تعمير العراق والذي تنظر اليه الحكومة باعتباره خطوة تتفق والقرار الصادر عن مجلس الامن(*) بشأن العراق تحت رقم (١٤٨٣).[٢٥] أي ان التطورات السابقة في البنية الداخلية بخصوص المادة التاسعة والتي سبقت تولي رئيس الوزراء الحالي كويزومي، وكذلك التوجيهات الاصلاحية لهُ، والتي كان من شأنها تعزيز منصب رئيس الوزراء في مواجهة حكومته والبرلمان معاً، الامر الذي ادى توافر القدرة على المبادرة بمثل هذا القرار بارسال قوات عسكرية خارج حدود بلاده حتى ولو كان تجاوباً مع رغبة امريكية اوحتى استجابة لضغط امريكي واضح. ومن الممكن القول بان هذا القرار الذي اصدره رئيس الوزراء الياباني (آنذاك) (كويزومي)، قد توافرت لهُ بيئة داخلية ملائمة، كان يصعب اتخاذه في غيابها على الرغم من الضغوط الخارجية حتى ولو كانت واردة من الولايات المتحدة.[٢٦] كان الجدل حول الدور الدولي الملائم لليابان، يقتصر غالباً على الدوريات الثقافية واللقاءات الاكاديمية، ولكنه اثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ اصبح مجالاً بارزاً للحوار الوطني العام. فالمعروف ان عدداً كبيراً من المراقبين الغربيين ومن بينهم مسؤولون حكوميين، انتقدوا طوكيو بسبب عدم ارسال إفراد او معدات عسكرية لدعم قوات الائتلاف التي تسعى إخراج العراق من الكويت. واعتبروا ان التمويل الضخم الذي قدمته اليابان ليس كافياً لانه لم يتضمن المجازفة بحياة افراد من القوات اليابانية. وفي هذا السياق دار الحوار والجدل الملتهب الذي اوضح مدى نفور وخوف الشعب الياباني من العسكريين، الى جانب انتشار روح المسالمة،وهي المشاعر التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. ومن ناحية اخرى بدأت بعض الاصوات تدعو لاحداث تغيير مما اسفر عن التوصل الى حل جزئي

مبدئي في عام ١٩٩٢. اذ أقرّ المجلس التشريعي(الدايت) مشروع قانون بخصوص قوات حفظ السلام، يسمح باشتراك قوات الدفاع الذاتي اليابانية في عمليات محدودة لحفظ السلام تحت مظلة الامم المتحدة. وهذه هي المرة الاولى منذ عام ١٩٤٥، التي يسمح فيها للقوات العسكرية اليابانية بالقيام بدور امني بخلاف الدفاع عن البلاد.[٢٧] وبعد اعلان الولايات المتحدة الامريكية الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، اصدرت وزيرة الخارجية اليابانية انذاك (يوريكو كاواجوتش) بياناً بتأريخ ٢٠/ آذار/ ٢٠٠٣، اشارت فيه الى ان بلادها تشعر بقلق كبير تجاه مايجري في منطقة الشرق الاوسط، وانعكاس ذلك سلبياً على عملية السلام فيها، وان اليابان تشعر الان بضخامة المسؤولية التي تقع على كاهلها لبذل جهود مضاعفة من اجل ضمان الاستقرار والامن في هذه المنطقة. واكدت ان امن منطقة الشرق الاوسط وثيق الصلة بأمن اليابان. وحددت المهام المطروحة على اليابان ضمن اطُر ثلاثة:

١- خطوات ميدانية سريعة للتخفيف من فداحة النتائج السلبية المرتقبة للعمليات العسكرية والتي منها كثرة عدد اللاجئين والمشردين والمهجرين والمحتاجين الى كل انواع المساعدة الميدانية.

٢- بذل جهود مضاعفة لاحتواء حرب العراق ومنع تفجر الصراع بين الاسرائيلين والفلسطينين.

٣- تعزيز العلاقات مع العالم الاسلامي، وهو عالم ذو حضارة انسانية معترف بها عالمياً ولابد لليابان من التعرف اليها بعمق. وستعمل اليابان على عقد المزيد من مؤتمرات الحوار بين مثقفين يابانيين ومثقفين من العالمين العربي والاسلامي لتعزيز التواصل الثقافي بين الجانبين.[٢٨]

وعلى صعيد البيئة الخارجية للسياسة الدفاعية اليابانية لها، فأنها تتمثل في مستويين، أولهما: عالمي وثانيهما إقليمي. على المستوى العالمي، فأن البيئة الأمنية العالمية قد شهدت تراجعاً في احتمالات اندلا ع حروب شاملة بين القوى الرئيسية في العالم وذلك بسبب زيادة الاعتماد المتبادل. ولكن في الوقت نفسه، فأن هناك تزايد في معدل المخاطرة الناتج عن عدم الاستقرار والمشاكل الأمنية في بعض الدول والتي

يمكن أن تنتشر خارجها بسرعة. كما أنه في الوقت الذي تراجعت فيه الصراعات الإقليمية لأسباب دينية واثنية، فأن هناك تزايداً في نوعية جديدة من الصراعات أو المواجهات والتي لا ترقى لمستوى الحروب[٢٩].

وفي هذا المضمار يمكن الإشارة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية ربطت النظام الأمني الخليجي بالنظام الأمني الشرق أوسطي (الشرق الأوسط الكبير)، والذي تسعى الولايات المتحدة الى تسويقه منذ انتهاء حرب الخليج الثالثة في عام ٢٠٠٣، ومحاولتها جعله مركزاً بالأساس، للحفاظ على أمن إسرائيل وإسناد مهمة الرادع الإقليمي في هذا النظام اليها، وذلك ضد بعض الدول الرافضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة: كسوريا وإيران أو القيام بتنفيذ بعض الأهداف الأمريكية كالقيام بشن حرب محددة بالوكالة ضد بعض التنظيمات: كالحرب التي شنتها (إسرائيل) ضد لبنان في صيف عام ٢٠٠٦، بهدف نزع سلاح حزب الله وتدمير قدرته العسكرية، ولذا وبفعل الوجود العسكري الكبير في المنطقة، فأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت عابراً إقليمياً للجميع واحد أطراف النظام الإقليمي الخليجي ولاسيما بعد قيامها بغزو العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣[٣٠].

فعلى المستوى الإقليمي، اعتبرت كوريا الشمالية أن ما ورد في السياسة الدفاعية اليابانية بخصوص نشر المزيد من القوات البحرية والجوية في المناطق الجنوبية الغربية القريبة من شبه الجزيرة الكورية والصين، دليل آخر على نواياها في إعادة الغزو. ومن ثم فقد اعتبرت أن ذكر السياسة الدفاعية اليابانية لها وللصين كمصادر تهديد بمثابة وثيقة حرب من أجل تبرير العمليات العسكرية ضد هذه الدول في إطار محاولة إعادة احتلالها، وأن حديث رئيس الوزراء الياباني (ناوتو) كان حول إمكانية إرسال قوات يابانية الى شبه الجزيرة الكورية لحماية اليابانيين في أوقات الطوارئ، ما هو الا غطاء لهدف عدواني. وانتهت كوريا الشمالية الى أن وثيقة القواعد الإرشادية الجديدة للسياسة الدفاعية اليابانية، والسيناريو الياباني لإرسال القوات العسكرية اليابانية لغزو ليس فقط كوريا الشمالية والصين، وإنما باقي آسيا، وأن هذه المخططات ستقودها الى التدمير الذاتي[٣١].

وبالرغم من ذلك، فالمحددات الإقليمية لسياسة اليابان تجاه منطقة الشرق الأوسط، لم تعد أسيرة العامل الجغرافي، أي بُعد الشرق الأوسط عن اليابان. ومع أن العامل النفطي ما زال فاعلاً ما دامت منطقة الشرق الأوسط هي المصدر الرئيسي لإمداد اليابان بالطاقة النفطية، فأنها قادرة على التكيف معه على غرار الدول الكبرى التي تعتمد أيضاً على نفط هذه المنطقة، ومنها الصين، وكوريا والاتحاد الأوروبي وحتى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. ويتعرض التحالف الأمريكي– الياباني الثابت الذي استمر طوال مرحلة الحرب الباردة اليوم لهزة عميقة داخل اليابان بسبب النزعة الإمبراطورية الأمريكية للسيطرة على العالم بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وهناك توجه أمريكي جديد يقضي بسحب أكثر من سبعين ألف جندي أمريكي من أوروبا ومن جنوب وشرق آسيا، قد يتيح هذا التوجه فرصة تاريخية لخروج اليابان من تحت المظلة الأمريكية وتعزيز علاقاتها بمحيطها الآسيوي بعد الوصول الى حل سلمي لأزمة السلاح النووي في كوريا الشمالية[٣٢].

أما بالنسبة للصين، فقد كررت موقفها المبدئي من معارضة زيادة القدرات العسكرية والإنفاق العسكري الياباني، وقدمت ردود عملية عبر الكشف عن أسلحة جديدة قامت بتطويرها. وفي الوقت ذاته، وصفت الرؤية اليابانية بأنها "غير مسؤولة" ومن شأنها زيادة التوتر في المنطقة، معتبرة أنه لا يحق لليابان أن تنصب نفسها وكيلاً عن المجتمع الدولي، وتصف النمو الصيني بأوصاف غير مسؤولة، مؤكدة الطبيعة السلمية لصعودها، الذي يخلق فرصاً أمام العالم كله، وأن سياستها العسكرية أغراضها دفاعية، ولا تمثل تهديداً لأي بلد، مطالبة اليابان ببذل جهود إيجابية في سبيل دعم السلام والاستقرار الإقليمي.

أما روسيا، وأن كان لم يتم رصد تعليق رسمي على سياسة الدفاع اليابانية الجديدة، فأنه لوحظ وجود توجيهات رسمية بزيادة الوجود العسكري في جزر الكوريل، وهي الجزر التي تطالب اليابان باستردادها، معتبرة أنها أراضي يابانية. وكان الرئيس الروسي (ديمتري ميدفيديف) قد قام في وقت سابق بأول زيارة على هذا المستوى لتلك الجزر، مما أثار توترات على صعيد العلاقات بينهما. كان من اللافت أيضاً على

الجانب الروسي وجود تساؤلات حول الاستعداد الروسي لاحتمالات قيام اليابان بعمل عسكري ضد هذه الجزر. يأتي ذلك في الوقت الذي تأخرت فيه روسيا على قائمة مصادر التهديد بالنسبة لليابان[٣٣].

لذلك، فحينما قررت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس (جورج بوش) احتلال العراق، قررت حكومة اليابان المشاركة في تلك الحرب متحدية بدورها الرأي العام الياباني الذي عارضها بنسبة كبيرة، ورفض تعديل الدستور الياباني الذي يمنع إرسال قوات عسكرية يابانية الى العراق، انطلاقاً من قناعة ثابتة وما زالت قائمة لدى اليابانيين بأنه قرار خاطئ ويضر بمصالح اليابان العليا في منطقة الشرق الأوسط وفي العالمين العربي والإسلامي[٣٤].

وعليه، أوفدت الخارجية اليابانية (ماساجيكو كومورا) موفداً خاصاً الى منطقة الشرق الأوسط، فقدم تقريراً مهماً بتاريخ ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣ تم التركيز فيه على الوضع في العراق. ومما جاء فيه أن القوات اليابانية في العراق هي قوات سلام، لن تقوم بأي عمل عسكري ضد العراقيين. وفي ٢٩ حزيران ٢٠٠٤، بادر رئيس الوزراء آنذاك (كويزومي) الى إرسال كتاب تهنئة الى رئيس الوزارة العراقية المؤقتة (أياد العلاوي) كرر فيه موقف اليابان الثابت من المسألة العراقية. وبعد عبارات التهنئة بانتقال الإدارة من الأمريكيين الى العراقيين، ذكر رئيس وزراء اليابان بأن بلاده أرسلت "قوات السلام" الى السماوة لأهداف إنسانية بحتة، وليس لأهداف عسكرية، وأنها ستساعد العراقيين في إعادة أعمار بلادهم، وتقدم الخدمات الطبية والإنسانية لهم في الحرب والسلم معاً، وأن اليابان تعهدت أثناء انعقاد مؤتمر الدول المانحة للعراق في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ بتقديم ٥ مليارات دولار للعراق، وقدمت مساعدات عينية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، وستستمر في هذه السياسة على أمل تعزيز العلاقات بين اليابان والعراق في مختلف المجالات الإنسانية والاقتصادية في المستقبل[٣٥].

مما تقدم، يمكن القول، أن الاتجاهات الجديدة في سياسة اليابان الدفاعية لا تعني تخليها عن سياسة ضبط النفس العسكرية التي اعتمدتها طوال الخمسين عاماً الماضية، ليس امتثالاً للقيود الدستورية أو طمأنة الدول المجاورة فقط، بل ما وفرته

وتوفيره من منافع إستراتيجية لها متمثلة في إسهامها بالحفاظ على توازن القوى الإقليمي وتجنب الصدام المكشوف مع أي من القوى الفاعلة في المنطقة، فضلاً عن ما توفره من أطراد النمو في الاقتصاد الياباني، طالما أن معدل الإنفاق العسكري يعد قيمة ضئيلة من حجم الناتج القومي الإجمالي.

ثالثاً: بوادر التغيير التدريجي في القدرات العسكرية اليابانية

مع نهاية شهر مارس ٢٠١٦، دخلت تشريعات أمنية وعسكرية جديدة، أقرها البرلمان الياباني، حيز التنفيذ حيث تسمح للقوات اليابانية بالدخول في صراعات مسلحة خارج حدود البلاد لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتمثل هذه الخطوة تأكيداً على النهج الواقعي الجديد الذي ينتهجه رئيس الوزراء الياباني "شينزوآبي" نحو يابان أكثر قوة، حيث تشهد السياسة الخارجية اليابانية تغييراً بالفعل منذ عودة "آبي" الى السلطة مرة أخرى في عام ٢٠١٢، إذ يحاول جاهداً عبر العديد من الإجراءات الدستورية والتشريعية الدبلوماسية وأيضاً العسكرية، أن يعيد تشكيل الأمن القومي الياباني وتعزيز الدور الخارجي للبلاد ومجابهة الزيادة المضطردة في قوة الصين، وفي هذا الاتجاه حاول "آبي" الابتعاد ببلاده عن إستراتيجيتها المتبعة منذ الحرب العالمية الثانية، والتي فرضت عليها نظرة سلمية للنظام الدولي[٣٦].

كانت أولى تحركات " شينزوآبي" هي حمل البرلمان على الموافقة على إنشاء مجلس الأمن القومي في عام ٢٠١٣ والذي قدم خططاً جديدة للأمن القومي الياباني. وفي عام ٢٠١٤ حصل آبي على موافقة البرلمان لتوسيع أنواع الأسلحة التي تستوردها اليابان، والسماح للدولة أن تتعاون بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وشركاء آخرين فيما يتعلق بتكنولوجيا الدفاع. وكانت خطوة "آبي" التالية هي الدفع بمزيد من التشريعات للسماح للجيش الياباني بالتعبئة في الخارج، مما أثار المزيد من الاحتجاجات الشعبية، حيث يتطلب الدستور موافقة البرلمان في كل مرة تريد منها البلاد نشر قواتها خارج البلاد، الا أنُه ومن خلال التعديلات التي أجراها آبي بات للحكومة الحق في مساعدة الحلفاء التي تتعرض قواتهم أو أراضيهم لهجوم، وتزويدهم

بمساعدات لوجستية. وبدأ آبي أيضاً في زيادة قوة اليابان العسكرية عقب عقود من الكساد العسكري فتمت زيادة الميزانية العسكرية تدريجياً، وأقر البرلمان زيادتها بنسبة ١.٥% في عام ٢٠١٦ ما يجعل الانفاق السنوي يسجل نحو ٤٢.٤ مليار دولار.

ويعتزم رئيس الوزراء الياباني شراء ٤٢ طائرة مقاتلة من طراز "أف ٣٥" و"١٧" طائرة من طراز أوسبري و٥٢ مركبة برمائية AAV ويخطط أيضاً، لزيادة قوة البحرية اليابانية بـ ٢٢ مركباً بحرياً حديثاً، كما ينوي وزير الدفاع الياباني شراء ثلاث طائرات استطلاع بدون طيار من أحدث طراز و٢٠ طائرة للدوريات البحرية لتحديث الأسطول وكذلك تطوير نظام الإنذار المضاد للصواريخ البالستية والأقمار الصناعية[٣٧].

وعليه، فأن تحول اليابان الى سياسة الدفاع أمر ملحوظ وروتيني في نفس الوقت. حيث أن تقدم اليابان في القوة العسكرية ومداها ينبغي النظر إليه على أنهُ عملية تدريجية في تاريخها بعد الحرب وذلك من خلال سلسلة من محاولات إعادة التفسير للمادة "٩" السلمية من الدستور، وتأتي في ظل ضغط من حليف مهم هو الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تحمل اليابان مسؤولية تأمين نفسها في منطقة تزداد فيها التوترات الأمنية، وهذه التطورات كانت أمراً متوقعاً لدى كثيرين. فرغم وجود معارضة من اليسار الياباني والاحتجاجات في كل البلاد، فأنه كان من المحتم أن يتخذ "آبي" قراراً يتبنى سياسة الأمن الجماعي، وفي المحصلة، فأن الحزب الديمقراطي الياباني وعد في عام ٢٠٠٩ عندما تولى السلطة، بإعادة ترتيب العلاقة مع الولايات المتحدة وبناء علاقات أقوى مع شرق آسيا[٣٨].

وتتربع اليابان اليوم في هرمية القوى التكنولوجية العالمية إذ تشهد نمواً وتطوراً كبيراً في إمكانياتها وقدراتها، إذ تستثمر هذا المجال بشكل بارع للغاية عبر تمكنها من تكوين ثورة تكنولوجية للعالم أجمع وليس لليابان فقط في مختلف المجالات والاستخدامات، مما أهّلها لامتلاك مقوم بارز من مقومات القوة في القرن الحادي والعشرين، وما هيأ لها من دور ومكانة في النظام الدولي في ما بعد، ويمكن التأشير على ذلك من خلال الاهتمام البحثي الذي أولته اليابان لتطوير التكنولوجيا بشكل كبير إذ تجاوزت عدد المراكز البحثية في اليابان عام ٢٠١٢ أكثر من ١٩ ألف مركز بحثي

في مختلف المجالات. وترتكز هذه المراكز على أبحاث الفضاء والكمبيوتر والشبكات والروبوتات وتطوير التكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا السلمية الدفاعية، كما اهتمت بتطوير قطاعات مختلفة كالصحة والتعليم والصناعة والتكرير والسياحة وغيرها وصدرت للعالم تجربتها التكنولوجية بعدما أبعدت العالم وما حققته من تقدم. لذا تملك اليابان اليوم أقوى بنية تحتية تكنولوجية في العالم ومؤسسات بارعة بالابتكار والتطوير، ما أضاف لها مكانة غاية في الأهمية لاسيما أنها تصدر جزءاً كبيراً من هذه المبتكرات الى الخارج وما يوفر ذلك من نمو كبير في اقتصادها المتصاعد الذي كان سبب نجاحه الرئيس هو تطوير وسائل الإنتاج ونوعية المنتج وجودته والأنظمة الإدارية الحديثة فضلاً عن التقنية العالية والكفاءة المستخدمة[٣٩].

وينبغي النظر الى اعتناق اليابان لسياسة الدفاع الجماعي عن النفس في سياق القلق المتزايد إزاء صعود قوة الصين العسكرية وتعزيزها لحضورها السياسي في شرق آسيا، وهي لا تعني عودة سياسة اليابان "التوسعية العدائية" التي كانت في ثلاثينات القرن الماضي. وجاءت مستندة الى تفسير جديد للمادة ٩ من الدستور– الذي وضعه محامون أمريكيون– والذي يعد آخر التفاسير، وهو تطور تاريخي مهم، ينبغي النظر إليه في سياق سياسة أمنية يابانية مازالت تتدرج منذ عام ١٩٤٧. وبالأخذ بالاعتبار أن الأسطول الصيني سوف يواصل جهوده لفرض حضوره في المنطقة، فأن واشنطن وطوكيو ستمضيان قدُماً في إستراتيجية الاحتواء المرتكزة على سياسة الأمن الذاتي الجماعي اليابانية، ما يستدعي تطوير إجراءات بناء الثقة بين الصين واليابان لتجنب الانزلاق الى أية مواجهة بين الطرفين[٤٠].

أن صح القول بأن هناك دولاً إضافية تندمج في النظام الدولي وفقاً للرغبة الأمريكية، فمعظم هذه الدول من الديمقراطيات الناشئة غير المستقرة سياسياً واقتصادياً. ويبدو أن تشتت القوة الاقتصادية العالمية بعيداً من الثالوث التقليدي (الولايات المتحدة اليابان الاتحاد الأوروبي) سيُحفز مع الوقت القوى الصاعدة نحو مزيد من الجرأة، بالتعاون والتعاضد، في المطالبة بحصص وصلاحيات أوسع داخل النظام الدولي تتناسب مع مسؤولياتها وقوتها على حساب الولايات المتحدة. وأن كانت

القوى الثلاث تبدو مثل "السوس" إلا أن كثيراً من الشجر يبدو عتياً أمام الريح غير أنهُ لا يملك المناعة الكافية أمام التآكل الداخلي في عملية طويلة الأمد. حيث أن تغير توازنات القوى داخل النظام الدولي الحالي وتكريس التعددية والقضم من هيمنة الولايات المتحدة بالتوازي مع تنمية مشاريع تكامل إقليمي ونسج شراكات عميقة بين الدول المتضررة من دور الولايات المتحدة الحالي، تبدو جميعها حتى الآن أهدافاً واقعية وضرورية وقابلة للتحقق ضمن المدى المنظور. من ناحية أمريكا فهي بحاجة الى إشغال القوى الدولية المنافسة بالصراعات وإنهاكها بلعبة التوازنات من خلال حلفائها الى حين اكتمال عملية الترميم الداخلي لتصبح قادرة على إعادة تجديد هيمنتها على النظام الدولي. ولعل أعظم إشكالية يعانيها خصوم الولايات المتحدة بوجه عام في مقولة كيسنجر: الأمم لا تتعلم إلا بالتجارب وعندما تتعلم أخيراً يكون الزمن قد فات على العمل[٤١].

وتعد القوة البشرية أحد العناصر الرئيسية المؤثرة في قوة الدولة الشاملة، خاصة القوة العسكرية والمؤثرة أيضاً في باقي قوى الدولة لتحقيق التنمية في جميع المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية....الخ) لذلك، يتم الاهتمام بالعنصر البشري عند دراسة قوى الدولة الشاملة، ويحتل مكانة الصدارة بين العناصر الأخرى، نظراً لأهمية هذا العنصر وقت السلم ووقت الحرب. ففي السلم تعد القوة البشرية عنصراً من عناصر الإنتاج. فالدولة التي تعاني النقص فيه تضطر لاستقدام الأيدي العاملة الأجنبية للإسهام في التنمية. وتظهر أهمية العامل البشري بشكل أكبر في الحرب. فالقوة العسكرية تتكون من عناصر عديدة تتفاعل فيما بينها وتعطي في ناتجها النهائي التأثير العسكري المطلوب لتحقيق الأهداف المخططة. وبينما تعتمد الحرب التقليدية على المواجهة العسكرية المباشرة لهزيمة القوات المسلحة للدولة المستهدفة، وتدمير قدرتها على الحرب من أجل فرض الإرادة على هذه الدولة، تتجنب الحروب غير التقليدية المواجهة العسكرية المباشرة بين الجيوش، وتهدف الى نقل الصراع الى ميادين غير عسكرية لتفتيت القوة البشرية، والتي تعد أهم عناصر الكتلة الحيوية

للوصول بالدولة المستهدفة الى نموذج الدولة الفاشلة، ثم فرض الإرادة عليها بعد ذلك، بدلاً من الدخول في صدام مسلح مع القوات المسلحة للدولة المستهدفة[٤٢].

وفي هذا المضمار، ينبغي الإشارة الى ما قامت به كوريا الشمالية بصدد تكرار التجارب الصاروخية الكورية الشمالية التي وصلت الى (١٢) تجربة، كان آخرها صاروخ باليستي قصير المدى، الذي سقط في مياه المنطقة الاقتصادية الخاصة لليابان، بالتزامن مع تصعيد بيونج يانج تهديداتها بإجراء تجارب باليستي عابر للقارات، والتي على أثرها أجرى الجيش الأمريكي تجربة اعتراض صاروخ باليستي عابر للقارات بواسطة منظومة دفاع صاروخية لاختبار قدرة الولايات المتحدة على مواجهة صواريخ كورية شمالية. وقد جاء هذا الاختبار بعد يومين من إطلاق صاروخ باليستي كوري شمالي قصير المدى في ٢٩ مايو ٢٠١٧، تحطم في المياه الإقليمية اليابانية، حيث لا تفضل الإدارة الأمريكية الخيار العسكري في هذا الوقت، لأنها لا ترغب في تهديد توازن القوى القائم في المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، فأي هجوم عسكري أمريكي ضد كوريا الشمالية في هذا الوقت سيشكل تهديداً لهذا التوازن الذي سيدخلها في صراع مع القوى الكبرى بالمنطقة، لاسيما مع معارضة القوتين الروسية والصينية زيادة النفوذ الأمريكي بشرق آسيا، وتبني بكين مقولة أن "آسيا للآسيويين" فضلاً عن عدم حصول الرئيس ترامب على الدعم الدولي لشن ضربات عسكرية تحد من قدرات كوريا الشمالية[٤٣]. من جهة ثانية، تمتلك اليابان ثروة بشرية، عالية التقدم، إذ أن آخر إحصائيات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ تذكر أن نسبة الأمية في اليابان تكاد تقل عن ١% وقد أدركت اليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أن لا سبيل لتقدمها إلا عبر السلام. وقد بدأ الإستراتيجيون اليابانيون بالبحث عن جيوبلتيكية القوة الشاملة للدولة اليابانية الجديدة التي حددت مسار مصيرها المستقبلي وربطته بعقيدة السلام الدائم مع جميع شعوب ودول العالم، على هذا الأساس بدأ التنقيب الياباني عن مكامن القوة الشاملة للدولة اليابانية الجديدة التي حددت مسار مصيرها المستقبلي وربطته بعقيدة السلام الدائم مع جميع شعوب ودول العالم، على هذا الأساس بدأ التنقيب الياباني عن مكامن القوة الشاملة للدولة في مختلف الجوانب التنموية والعسكرية فضلاً

عن الاجتماعية والتكنولوجية والثقافية، لتخرج لنا اليابان بقوة مفرطة في جوانب معينة كالاقتصاد والتكنولوجية وبفتور قوي واضح في جوانب عدة أهمها الجانب العسكري والسياسي الخارجي، على هذا الأساس أدركت اليابان محدداتها ومحفزاتها القوية المستقبلية وتعمل بشكل كبير ودوري على معالجة الخلل الذي يطرأ شيئاً فشيئاً في الساحة الإقليمية والدولية[٤٤].

رابعاً: أولويات السياسة الدفاعية اليابانية:

هناك إشكالية واضحة البيان تتمثل في الطريقة التي يتم بها صياغة توجيهات برنامج الدفاع الوطني وغيرها من سياسات الدفاع. فعندما تم اعتماد هذه التوجيهات الدفاعية في البداية في عام ١٩٧٦، كانت مصممة لتعبر عن الطابع الأساسي لقدرات الدفاع الياباني وتعيين إطار الارتقاء بها. بعد ذلك بدأت الحكومة اعتماد برامج الدفاع المتوسطة الأجل وبناء قوة دفاعية في مواجهة توترات الحرب الباردة، ولكنهُ لم يتم إعادة النظر في هذه التوجيهات لسنوات عديدة. وقد تغير هذا مع نهاية الحرب الباردة، حيث تم تنقيح توجيهات برنامج الدفاع الوطني ثلاث مرات منذ عام ١٩٩٥، والآن سيتم مراجعتها مرة أخرى مما يعكس حقيقة أن الحكومة استطاعت تحديد هذه التوجيهات باعتبارها وسيلة للتعبير عن سياستها الدفاعية، لكنهُ في نفس الوقت يجعل العلاقة بين توجيهات برنامج الدفاع الوطني من جانب وبرنامج الدفاع المتوسط الأجل من جانب آخر غير واضحة. كما أن عملية تنقيح توجيهات برنامج الدفاع الوطني لا تزال تتبع تقليداً سابقاً وجود لجنة من الخبراء من خارج الحكومة مهمتها: أعداد التقرير، والتي هي بمثابة الأساس لوضع مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية. ولعل هذا النهج غير فعال لصياغة سياسة دفاعية في مواجهة البيئة الأمنية سريعة التغير والتغيير في وقتنا الحاضر، بالوقت الذي ينبغي إذ تكون مراجعة سياسات الدفاع عملية مستمرة. وبالتالي فأن مراجعة توجيهات برنامج الدفاع الوطني الحالية وبرنامج الدفاع متوسط الأجل أمر مطلوب، لكن النقطة الأساسية تتمثل في تأمين الاتساق بين هذه المبادئ التوجيهية وغيرها من عناصر السياسة الدفاعية اليابانية. وبالفعل قامت كل من

اليابان والولايات المتحدة بصياغة مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي على جدول الأعمال. وقد بدأت لجنة خبراء جديدة النظر في إنشاء هيئة مثل مجلس الأمن القومي الأمريكي وفي فكرة السماح لليابان بممارسة حق الدفاع الذاتي بالمشاركة الجماعية حيث تتطلب كل هذه القضايا المتعلقة بموقف الدفاع الياباني الاهتمام والعناية، وبشكل عام فأنه من المناسب بالنسبة لهم معالجتها وخاصة في ظل البيئة المحيطة اليوم والتي تتميز بازدياد حدة التوتر مع كل من كوريا الشمالية والصين وروسيا الى جانب الاحتكاك الذي لم يحل بعد مع كوريا الجنوبية حول المسائل الإقليمية والتاريخية، فأن هناك خطر من أن تناول كل هذه القضايا في الوقت نفسه سيؤدي الى الارتباك وبالتالي هناك حاجة ملحة للتعامل مع هذه القضايا بإمعان وبالسرعة الواجبة[٤٥].

وبناءاً على ما تقدم، سيمثل تشكيل "الاتحاد الأوراسي" جنباً الى جنب مع عمليات التكامل الأخرى في أجزاء أخرى من العالم الحركة نحو خلق عالم متعدد الأقطاب (متعدد المراكز). فحالما يتم إنشاء "الاتحاد الأوراسي" ستسرع الدول الى الانضمام إليه، فضلاً عن غيرها من البلدان المساهمة في تشكيل النظام العالمي الجديد، والتي ستكون قادرة على الخروج ومن تحت نفوذ الولايات المتحدة سواء عبر الوسائل المباشرة (القوة الغاشمة) أو الوسائل غير المباشرة (القوة الناعمة). ومن الأهمية بمكان اعتبار أن خلق قوة أوراسية متلاحمة سيجعلها صعبة المنال بالنسبة الى القوات الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول، ولإنشاء جيوب للتحكم على شكل قواعد عسكرية أو دول أقمار. ففي حين لا يزال بالإمكان مراقبة وجود نفوذ واشنطن في آسيا الوسطى، ولاسيما في أفغانستان، من الممكن تماماً في المستقبل القريب أن يضغط التعاون المناسب بين بلدان المنطقة كلياً على الولايات المتحدة الأمريكية[٤٦].

وهناك قضية أكثر جوهرية وهي إستراتيجية إدارة (شينزوآبي) العامة للسياسة الخارجية، فمنذ ولايته الأولى، أكد رئيس الوزراء آبي على ضرورة الالتزام "بالدبلوماسية ذات المنحى القيم"، مما يعني التركيز على التحالف بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية المكمل بتعزيز العلاقات مع نظراء مثل كوريا الجنوبية ودول جنوب شرق

آسيا واستراليا والهند. ومنذ ذلك الحين، دفعت كوريا الشمالية قدماً في برامجها الاستفزازية لتطوير أسلحة نووية وصواريخ بالستية، في حين أن الصين مازالت تكثف حملات شديدة الوطأة فيما يتعلق بالشؤون الخارجية. وربما يبدو أن هذه التطورات قد سهلت عملية تقبل توجهات آبي السياسية، لكن حتى اليوم، فأن زيادة دور اليابان فيما يتعلق بالأمن في شبه الجزيرة الكورية هو مسألة حساسة، أما فيما يتعلق بالخلافات البحرية بين اليابان والصين، فتبدو الولايات المتحدة ودول أخرى حريصة على تجنب سيناريو اندلا ع إشكالات رهيبة غير مقصودة نتيجة للأعمال العدائية. وفي ظل هذه الظروف، فأن بلداناً أخرى قد تواجه صعوبات في تفسير، من منظور إستراتيجي دولي، عما يعنيه آبي عندما يتحدث عن استعادة "دور اليابان القوي". ولعل ما هو مطلوب على وجه السرعة في هذه المرحلة هو اتفاق رفيع المستوى مع الولايات المتحدة ودول أخرى بشأن السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ينبغي تأكيد ذلك قبل أن تتناول اليابان تفاصيل جدول أعمالها فيما يتعلق بالأمن والدفاع[٤٧].

وتشير الدراسات الى وسائل "آبي" الإصلاحية، وأبرزها مبادراته الخارجية والتي كشفت عن حجم طموحاته الكبيرة، حيث قام "آبي" منذ عام ٢٠١٣، بأكثر من ٤٠ جولة خارجية. وقد ركز في جولاته الخارجية على استراليا وسنغافورة والولايات المتحدة، تماشياً مع إستراتيجيته، كما أتبع سياسة الاعتماد على الدبلوماسية والتعاون مع أكثر من مؤسسة عالمية. وفي أكتوبر ٢٠١٥، وقع "آبي" معاهدة للشراكة مع دول المحيط الهادي ليزيد من دوره الإقليمي وتأثيره في هذه المنطقة. وفي عام ٢٠١٥ نجح رئيس الوزراء الياباني في إضافة "الاستقرار في بحر الصين الجنوبي" الى البيان الختامي الصادر عن قمة شرق آسيا على الرغم من اعتراض الصين. وبعد زيادة التوترات في العلاقات بين اليابان وكل من الصين وكوريا الشمالية، بدأ "آبي" في بناء علاقات جيدة مع كل من الهند واستراليا وتقوية روابطه مع دول جنوب آسيا، وأعاد إحياء الحوار الأمني والسياسي الذي بدأ في ٢٠٠٧ مع استراليا والهند والولايات المتحدة كجزء من مبادرته لخلق مجتمع مصالح ليبرالي في آسيا[٤٨]. وإذا أراد المنتصرون في الحرب العالمية الثانية أن يمنعوا اليابان من أن تكون قوة عالمية كما

كانت في السابق، فأن نفس هذه القوى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية مجبرة اليوم على السماح لليابانيين بالتحايل على الدستور السلمي وبتطوير قدراتها العسكرية لتكون قادرة على مجابهة التوسع الروسي في المنطقة والصعود الصيني. فالميزانية الدفاعية للصين نمت ميزانيتها العسكرية في العقدين الآخيريين بعشرة أضعاف مما جعل الصين تبتز اليابانيين وتعلن عن تحكمها في المجال الجوي لمنطقة جزر سينكاكو المتنازع عليها، بالإضافة الى تكثيف روسيا لتواجدها في سلسلة من الجزر التي استولت عليها من اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن التجارب النووية الكورية الشمالية "كما ذكرنا" التي تشكل تهديداً حقيقياً لليابان أكثر مما تشكله لأمريكا. وعليه، وتحت وطأة هذه التغيرات وتحت ذريعة مجابهة التهديد الخارجي، سُمح لليابان ببناء ثلاث حاملات طائرات عملاقة، وأطُلقت عليها تسمية "مدمرات المروحيات" وذلك لإضفاء الصبغة والمركبات البرمائية وغيرها من الأدوات العسكرية التي تُعد هجومية والتي قالت أنها ضمتها لقواتها الدفاعية لغاية استخدامها لاسترجاع أي أراضي يابانية يتم احتلالها. ولم تقف اليابان عند نقطة صناعة السلاح الهجومي بذريعة الدفاع، إنما انتقلت الى تصدير هذا السلاح، فعقدت صفقة ضخمة مع المملكة المتحدة للتعاون في مجال صناعة الملابس الواقية من الحرب الكيميائية، وبدأت في تصدير تكنولوجيا الغواصات الدفاعية في اليابان لأستراليا لتستخدم هناك لتطوير الغواصات الهجومية[٤٩].

وحالياً، تنطلق الآن مناورات جوية بحرية ضخمة بين القوات الأمريكية ونظيرتها اليابانية، في تدريب عسكري سنوي يتزامن هذه السنة مع تزايد التوتر بين واشنطن وبيونغ يانغ، وأوضحت البحرية الأمريكية في بيان لها أن هذه المناورات تجري في جزيرة أوكيناوا في جنوب غرب اليابان وسيشارك فيها من الجانب الأمريكي (١٤) ألف عسكري وقطع تجربة أبرزها حاملة الطائرات "رونالد ريغالد" وثلاث مدمرات وقاذفات صواريخ هي "ستيثيم" و"تشيفي" و"ماستن"، وأوضحت المصادر أن هدف تلك المناورات السنوية هو "تعزيز القدرات الدفاعية والقدرات التشغيلية المتبادلة بين القوات اليابانية والأمريكية عبر تدريبات على تنفيذ عمليات جوية وبحرية. وبالتزامن مع

هذه المناورات، فقد أبلغ رئيس وزراء اليابان (شينزوآبي) قائد القوات الأمريكية في آسيا والمحيط الهادي الأميرال هاري هاريس خلال لقائهما في طوكيو، رغبة بلاده في التنسيق عن كثب مع الولايات المتحدة لتعزيز قدرات الرد والردع مع تعقد الوضع الأمني في المنطقة. كما تأتي هذه المناورات بعد أسبوع على انتهاء مناورات برية وأخرى بحرية جرت على مدى أربعة أيام في غرب المحيط الهادئ وشاركت فيها ثلاث حاملات طائرات أمريكية في حدث غير مسبوق في هذه المنطقة منذ عشر سنوات، إضافة الى سبع سفن حربية كورية جنوبية بينها ثلاث مدمرات وقطع بحرية يابانية. وتمثل هذه السلسلة من حلقات استعراض القوة، رسالة تحذير الى كوريا الشمالية التي هيمن برنامجها النووي على الجولة الآسيوية التي قام بها الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في آسيا. ودائماً ما تدين كوريا الشمالية هذه المناورات وتصفها بأنها تمارين على غزوها، كما ترد أحياناً عليها بإجراء مناورات عسكرية أو بتجارب صاروخية[٥٠].

وتحت شعار "السلام الاستباقي، ترفع إدارة سشيزوآبي" القيود العسكرية التي فرضتها اليابان على نفسها على مدار السنوات الماضية، عبر العمل على ثلاث مستويات، وهي كالتالي:-

١. إعادة تفسير المادة (٩) من الدستور. فأن طوكيو من الممكن أن تشن عملاً عسكرياً بمقتضى حق الدفاع المشترك collectire Self- defence يتم اللجوء لذلك الحق حال شن هجوم مسلح في مواجهة بلد ما على صلة قوية باليابان، الأمر الذي سيترتب عليه تهديد وجود اليابان وحق مواطنيها في الحياة.

٢. مراجعة قوانين تصدير الأسلحة: في ١/ أبريل ٢٠١٤، وبموجب المراجعات، سيكون تصدير الأسلحة مباحاً طالما يساهم في كفالة أمن اليابان ويتوافق مع مبدأ "السلام الاستباقي".

٣. ميثاق التعدن الإنمائي الجديد: في ١٠/ فبراير ٢٠١٥، صدق رئيس الوزراء الياباني "سشينزوآبي" على ميثاق جديد للتعاون في المجال الإنمائي، ووفقاً لهذه الوثيقة فأن من الممكن أن تقدم اليابان المساعدات للقوات العسكرية الأجنبية، على أن

مساعدات لأهداف غير عسكرية، كالإغاثة في حالات الكوارث، لكن لا يوجد ضامن لعدم ذهاب المساعدات لأهداف عسكرية[٥١].

فضلاً عن ذلك، فقد برزت اليابان كلاعب ماهر في استخدام السلاح الاقتصادي والتوظيف المالي، لتزيد من نفوذها في عصر العولمة وتقييم علاقات وثيقة مع كثير من دول العالم، متجاوزة الوصاية الأمريكية السابقة. ولعل أهم ما تميزت به تجربة النمذجة والتحديث اليابانية أنها تبنت مقولات الحفاظ على الأصالة مع الانفتاح التام على المعاصرة، والتوظيف الاقتصادي الكثيف في تربية الإنسان وتشجيع البحث العلمي بحيث يعود ذلك التوظيف بالنفع الاقتصادي الكبير على البلد بأكمله[٥٢].

وأخيراً، يمكن القول، بأن دولة اليابان في حالة تحول تدريجي منذ نهاية الحرب الباردة، كما أن مبادئ السلام الاستباقي، تتخذها اليابان ذريعة لإعادة التسلح الياباني من جديد، وبالتالي ظهور اليابان كقوة عظمى من جديد، وبالتالي من الممكن حدوث نزاع إقليمي مسلح في المنطقة من شأنه تعريض طرق التجارة العالمية للخطر. كما يجب على الدول الأوروبية أن تنظر الى جهود اليابان في المجال الأمني على أنها فرصة للقيام بقدر من التنمية المشتركة، فاليابان وأوروبا يعتمدان على الاستخدام غير المحدود لأعالي البحار والمجال الجوي والفضاء، وبالتالي، قد يكون من المفيد أن تسعى أوروبا لتكثيف حواراتها الأمنية مع دول آسيا، مع دمج الصين فيما يتم تنظيمه من مبادرات، حتى لا تشعر الصين بأن تلك التحركات كانت موجهة ضدها[٥٣].

خامساً: مستقبل الاستقطاب الجيو إقليمي الياباني:

تعد المؤسسة العسكرية من بين أهم المؤسسات الموجودة في دول العالم اليوم، ذلك أنها تعني بتأمينها وحمايتها من الأخطار الخارجية، ورافعة لشأنها بين الدول، فالقوات المسلحة تشكل القاعدة الرئيسية لقوة الدولة، والوسيلة التي تعتمد عليها، وكلما كانت المؤسسة العسكرية بتفرعاتها من جيش وشرطة وأمن وطني متماسكة، كلما كانت أكثر قدرة على فرض احترام هيبة الدولة، والعكس صحيح. ففي بلدان غير مستقرة سياسياً: حيث توجد بها مستويات مرتفعة من العنف ذي البواعث

السياسية، أو لم تتمتع بالهدوء خلال تاريخها الحديث، علاوة على انتشار الإحساس بهشاشة الحكومة فيها وإمكانية الإطاحة بها. لذلك اعتمدت بعض البلدان في تحقيق الاستقرار على وجود قوات دولية أو استعداد قوى خارجية لنشر قواتها عند الضرورة لمنع الانزلاق مجدداً نحو الفوضى[٥٤].

وعلى وفق ما جاء في الحكمة اليابانية التي تقول: (الرؤية بلا عمل حلم يقظة والعمل بلا رؤية كابوس)، فقد أكد المتخصص (نيدو قوبين) أن التخطيط الإستراتيجي هو خارطة تُرشدك للطريق الصحيح بين نقطتين: أولاهما أين أنت الآن؟ الأخرى أين ترغب أن تكون في المستقبل؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟ وأن ما يحدث من اهتزازات وأزمات متسلسلة ذات أبعاد مختلفة في سيرة أغلب الدول سببه التركيز على التخطيط اللحظي والتخطيط العشوائي أو حتى على ردود الأفعال التكتيكية التي تحل المشكلات بطريقة آنية بسبب الافتراضات الخاطئة والتوقعات البعيدة غير المتصلة بالواقع، مع غياب الاستناد الى التخطيط الإستراتيجي بعيد المدى الذي يمثل الخريطة الإرشادية نحو تحقيق الأهداف بشمولية مستمرة واستشرافية مستقبلية لإدارة المخاطر، وذلك بدراسة كل الاحتمالات المتوقعة وعدم تجاهل سيناريوهات السلبية المستقبلية التي تفشل الخطط دائماً بسبب الإفراط بالتفاؤل أو التحفظ سلبي[٥٥].

ويكمن الاستقطاب الياباني بقدرتها الاحتكارية على جعل كثير من الدول ومن بينها قوى كبرى كالصين وروسيا تدور في الفلك التكنولوجي الياباني المتطور فضلاً عن انتشار الشركات اليابانية بشكل واسع في مناطق متعددة من العالم بعد الانفتاح الجيو سياسي المسؤول أبان انتهاء الحرب الباردة ومطلع القرن الحادي والعشرين. يبد أن نوعية الاستقطاب اليابانية لا تزال تعاني من مشكلة النقص القوي في مفردات الإستراتيجية اليابانية الشاملة المتعلقة بقطاعات الدولة اليابانية الأخرى كالقطاع السياسي والعسكري الذي لا يزال محجماً بسبب دستور البلاد الجامد ومحددات داخلية وخارجية أخرى. ورغم ذلك، يبدو أن النقاش بدأ يتسع شيئاً فشيئاً داخل الأوساط السياسية المتخصصة في مجال الشؤون الإستراتيجية الخارجية الا أن اليابان يجب أن تغير مكانتها الحالية في العالم وتبحث لها عن مكانة أكثر تأثيراً. وقد بدأ

واضحاً أن أثر هذا التغيير بدأ يأخذ مجاله بتدرجية وتراتبية منتظمة نحو تعديل مكانة اليابان العالمية خلال الأعوام المقبلة. لذلك أصبح من الممكن القول "بأن ليس لليابان قابلية شاملة لجعل نفسها قطباً يدور حوله مجموعة من الدول في قضايا عديدة، بقدر ما تشكل اليابان القطبية التخصصية ببعدها الإقليمي والدولي المتعلقة بالجانب التكنولوجي والاقتصادي المتقدم"[٥٦].

وعليه، فأن للأمن بعداً عسكرياً ذا محددات يدفع بالدول الوطنية لزيادة قدراتها العسكرية في شتى المجالات، ويكون دور المدنيين من القادة والسياسيين محدوداً للغاية. حيث يرى العنصر العسكري أمنه في استمرار وجود الدول الأقوى في النظام الإقليمي والدولي، يوجه الجزء الأكبر من الموارد لمواجهة هذا التنافس وتداعياته، مستبعداً مطالب التنمية، في القطاعات الأخرى، ويقود هذا المحدد الى سباق التسلح في دائرة مفرغة (المعضلة الأمنية) فتعتقد أن الحل يكمن في الحصول على مزيد من التسلح ونظم الدفاع، مما يولد مناخاً من التشكيك وعدم الثقة في العلاقات الإقليمية والدولية. وقد يرتبط مفهوم الأمن الوطني بالمنظور الاقتصادي وبالحرب، والنظرة الشاملة لهُ، من حيث علاقته بالتنمية الوطنية، كما ربط (ما كنمارا) بين الأمن والتنمية وأوضح أنها لا تعني فقط– أي التنمية– البعد– الاقتصادي، بل يجب أن تشمل كل الأبعاد. فتنظيم الأمة لمواردها وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن أو اللجوء الى العنف"[٥٧].

ويجري الآن إعادة صياغة المغالطات المعروفة بشكل جديد لتناسب هذا القرن النووي الثاني وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وعلى الرغم من الحقيقة الثابتة في أن الحرب والتخطيط الدفاعي وسياسات الردع هي فنون عملية وليست علوماً نظرية، فأن التطلعات الساذجة نحو التوصل الى حلول إستراتيجية صحيحة لا تزال مستمرة"[٥٨].

أن ما حققه الشعب الياباني في نهضته المعاصرة وتجربته التكنولوجية تدعو الشعب العربي وشعوب الشرق الأوسط الأخرى الى التأمل ودراسة هذه التجربة الفريدة

لاستنباط الدروس وفهم أسباب نجاح اليابانيين وإخفاق دولاً أخرى في تجاربها النهضوية. واذا كان الاحتلال قد شكل عاملاً مستفزاً للشعب الياباني الذي لم يجرب الاستعمار قبل الحرب العالمية الثانية، بل أن اليابان نفسها كانت دولة استعمارية احتلت أجزاءاً من دول آسيوية أخرى، فأن الشعب الياباني تحدى الاحتلال الأمريكي بنفس وسائله التكنولوجية، وتحولت هذه الدولة الآسيوية الى مركز متقدم للتكنولوجيا في آسيا والعالم، منافساً وبجدارة للتكنولوجيا الأمريكية. وأن التكنولوجيا ذاتها هي التي أعطت وزناً جديراً بالاحترام للشعب الياباني على مستوى العالم بعد أن تحولت اليابان الى مثالاً للتقدم والتكنولوجيا في شرق آسيا والعالم[٥٩].

وفي إجراء مقارنة بين الدستور الياباني والدستور العراقي فيما يخص الجانب العسكري، فقد نص الدستور الياباني (المادة ٢/٦٦) بأن يكون رئيس الوزراء والوزراء في اليابان من المدنيين، وتفسير ذلك ما عانته اليابان على يد العسكريين من مآسي وكوارث على رأسها هزيمة الحرب العالمية الثانية. في حين لا نجد إشارة مماثلة في الدستور العراقي، لأن العسكر وأن حكموا العراق بين ١٩٥٨– ١٩٧٩، فأن آخر رئيس للنظام السابق الذي سقط في ٢٠٠٣ كان مدنياً، وبالتالي ليس العسكريين فقط من يجلبون الكوارث لبلدانهم وشعوبهم[٦٠].

وعليه، باتت اليابان ونتيجة لإنتشار تجربتها فضلاً عن نفوذها الاقتصادي في دول الجوار الياباني الآسيوي– عدا روسيا والصين وكوريا الشمالية– عملاقاً آسيوياً يقول عنها خبراء الإستراتيجية والشؤون الآسيوية أنها قادت المنطقة الآسيوية الاقتصادية نحو الوحدة في منطقة جنوب شرق آسيا، إذ أرتبط اقتصاد العديد من الدول بها ارتباطاً وثيقاً وصل الى مخاوف كبيرة من قبل الصين وروسيا من أن تشكل اليابان اتحاداً اقتصادياً آسيوياً على غرار الاتحاد الأوربي الذي تقوده ألمانيا، فقد انفتحت اليابان انفتاحاً جيو سياسياً قارياً مسؤولاً اتجاه مناطق ومساحات جغرافية معينة ومستهدفة بإشارات وتصورات أمريكية واضحة أهدافاً إستراتيجية قديمة يتعلق بمرحلة التطويق والاحتواء أبان الحرب الباردة، وقد كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي القاري المسؤول لليابان تبعات عديدة أهمها استطاعت تطوير النموذج الاقتصادي الياباني

وتصديره من ثم تمرير عبرة آليات السيطرة والقيادة اليابانية والتغلغل عبر الشركات العابرة للحدود والعاملة في مناطق عديدة من آسيا فضلاً عن رأس المال الياباني الذي بات يشكل نداً لا يستهان به بالنسبة لرأس المال الصيني الموجود في أندونيسيا وماليزيا والفلبين وغيرها[٦١].

لقد تزايدت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للدول الآسيوية بفعل اعتمادها على مصادر الطاقة القادمة من المنطقة، وجاءت الجولة الآسيوية للملك السعودي (سلمان بن عبد العزيز) في شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار من عام ٢٠١٧ وشملت ماليزيا وأندونيسيا وبروناي واليابان والصين وجزر المالديف لتعطي الدول الآسيوية فرصة كبيرة لتنويع علاقاتها ولتشمل الاستثمار المتبادل والتعاون العسكري والتعاون الثقافي والارتقاء بالعلاقات الى مستوى أفضل وأشمل. ومن شأن هذا أن يساعد الصين واليابان على تحقيق هدفهما في المنطقة وهو ضمان الاستقرار للحفاظ على تدفق واردات الطاقة من المنطقة. وقد يؤدي زيادة التعاون بين الدول الآسيوية والمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الى ظهور محور خليجي– آسيوي رغم الثقل الغربي وخاصة الأمريكي في المنطقة. لكن في الوقت الحالي يشتد التنافس بين الصين واليابان على الحفاظ على علاقات قوية والاستفادة من الفرص الاقتصادية الكبيرة للمنطقة[٦٢].

على هذا النحو، من جانب آخر استطاعت اليابان بعد الحرب الباردة ومن خلال تعميق تصوراتها الحرة نحو العالم أن تنفتح عن أماكن مختلفة وتنتشر انتشاراً جيوبولتيكياً مسؤولاً لاسيما في بلدان الشرق الأوسط والخليج العربي عبر تعميق وتعضيد الترابط الاقتصادي مع الدول المصدرة للنفط والغاز فضلاً عن التمدد الياباني في رأس المال والشركات الاستثمارية العاملة في مختلف مناطق أفريقيا حتى بدأ الحديث عن اتفاقيات ثنائية لتعميق العلاقات الأفريقية اليابانية بين كل من مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا وأنغولا فضلاً عن غانا وساحل العاج وأفريقيا الوسطى، ولما كانت اليابان تتطلع جدياً للارتقاء نحو مساحة جديدة في النظام الدولي مطلع القرن الحادي والعشرين، استطاعت أن تصل وبشكل اقتصادي مؤثر الى مناطق عديدة من

أمريكا الجنوبية لتوقع مع العديد من الدول مذكرات تفاهم وبروتوكولات تنظيمية تتعلق بنقل التجربة التنموية والتجارة الحرة لكثير من الدول أهمها كولومبيا– الأرجنتين والبرازيل والتشيلي في ظل التحالف الاقتصادي تحت مظلة (تحالف المحيط الهادئ) وتوظيف هذه العلاقات لغرض الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، فضلاً عن أن اليابان تتمتع بعلاقات قوية للغاية مع أوروبا بشكل عام بالإضافة الى علاقات صاعدة ونازلة مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية وروسيا والهند. لتعبر اليابان بذلك عن انفتاحها القاري المسؤول والمتدرج تاريخياً منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى النصف الثاني من العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين[٦٣].

وفي هذا المضمار، يمكن الإشارة الى أن نمط التسليح لأي دولة يجب أن يكون طبقاً للتهديدات التي نواجهها، طبقاً للقاعدة العسكرية الشهيرة "تُبنى القوة تبعاً للتهديد"، وبالتالي، فأن مجرد استيراد الأسلحة وتكديسها في المخازن لا يعني امتلاك هذه الدول للقوة، وإنما هو مجرد استنزاف للموارد المالية، خاصة أن معظم هذه الأسلحة يصعب استخدامها من الناحيتين العملية والجغرافية. ومن ناحية أخرى، فأن التسابق على شراء الأسلحة في المنطقة جعل الدول الكبرى المصدرة للسلاح تنظر الى المنطقة على أنها مستودع ضخم للأموال، يجب استنزافه عبر بيع السلاح وذلك من خلال خلق حالة من التنافس والصراعات بين تلك الدول، عبر تسويق تهديدات وهمية ونزاعات جغرافية وسياسية، من أجل دفع تلك الدول لشراء الأسلحة بكميات ضخمة، وهو موروث تعلمته الدول الكبرى من الإنكليز، لذلك ينبغي التأكيد على ضرورة العودة للتصنيع العسكري في الدول العربية، وأن الهيئة العربية للتصنيع تعد نواة جيدة وصالحة للبناء عليها، كقاعدة لتصنيع السلاح العربي، من أجل الخروج من دوامة الإنفاق المبالغ فيه على التسليح من قبل العديد من تلك الدول[٦٤].

بالمحصلة الختامية، تلعب اليابان اليوم دوراً إستراتيجياً كبيراً على مستوى آسيا الباسفيك وأمنها فضلاً عن التوازن القاري الذي يعتقد الإستراتيجيون اليابانيون أنه سيؤهلهم لاحقاً لحيازة الدور العالمي لاسيما بعد تطبيقات الماكندرية(*) اليابانية بنسختها الآسيوية ذات الاعتمادية الكبيرة على الاقتصاد والتكنولوجيا للتمدد الإقليمي

والتسلق نحو العالمية، فليس شرطاً اليوم أن تكون اليابان على سبيل المثال قوة إقليمية عظمى مهيمنة على آسيا لتتمكن من حيازة الدور العالمي، إذ تعتقد اليابان أن كل مكسب إقليمي يمكن أن يقدمها خطوة باتجاه العالمية وبآليات ثابتة على وفق مبدأ الشراكة الإقليمية[٦٥].

الخاتمة

مما تقدم يتضح لنا أن التغييرات التي بدأت تشهدها السياسة الخارجية اليابانية، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث سعى رئيس الوزراء (سثينزوآبي) (كما ذكرنا) لزيادة ميزانية وزارة الدفاع وتقليل القيود الدستورية على القوات المسلحة اليابانية وتمرير قوانين تسمح للقوات المسلحة اليابانية بالتعاون مع شركائها في مهمات محدودة.

ولقد كانت لليابان خطوات سعت في اتخاذها تباعاً لضمان أمنها والتخلي تدريجياً عن النظرة المثالية للعلاقات الدولية، وبدأت هذه الخطوات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، حيث أثير التساؤل حينذاك حول مدى التزام الولايات المتحدة بأمن هذه المنطقة وإمكانية ترجمة اليابان قواتها الاقتصادية الى نفوذ إستراتيجي، وتحول الدولة الى قوة رائدة على مستوى العالم. وفي عام ١٩٩٨، أطلقت كوريا الشمالية صاروخاً بالستياً بالقرب من جزيرة هونشو، ومثل هذا الأمر لحظة التهديد الحقيقية لطوكيو عندما شعرت أن حليفها الأساسي من الممكن الا يكون قادراً على حمايتها، وأدركت اليابان حينها إنما تواجد تهديداً متزايداً من دولة مارقة. فضلاً عن ذلك فأن ظهور الصين كقوة عسكرية واقتصادية في آسيا، كان سبباً آخر وراء تطور الإستراتيجية الأمنية في اليابان. وبذلك ساعدت كل هذه الأسباب على تغير العقيدة اليابانية، حيث تبنى قادتها سلسلة من السياسات الواقعية في اتجاه الحصول على مزيد من القوة، كونها الطريقة الوحيدة للدفاع عن اليابان.

وهذه النظرة الجديدة لليابان أدت الى ترسيخ تعاون أوثق مع الولايات المتحدة خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، حيث دعم رئيس الوزراء

الياباني الأسبق (جونينتشرو كويوزومي) الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، على الرغم من عدم مقدرته على إرسال قوات للخارج، على اعتبار أن هذا الأمر يتعارض مع الدستور، فأنه أوفد قوات البحرية الى المحيط الهندي لمعاونة عمليات التحالف ضد الإرهاب في هذه المنطقة، وأرسل كذلك قوات يابانية لإعادة البناء ونقل المساعدات الى العراق. وعمل "سشينزوآبي". في ولايته الأولى كرئيس للوزراء في عام ٢٠٠٦ على تبني العديد من القوانين التي تسمح بدور أكبر للتعاون الأمني مع شركاء اليابان وأجرى كذلك مراجعة للحظر المفروض على إرسال قوات يابانية للخارج واقترح إنشاء مجلس أمن وطني[٦٦].

وعموماً، وعلى مدى قرون طويلة، تطور تقليد فكري حول أخلاق الحرب والسلام للتأطير للقواعد القانونية الواجب توفرها كي تكون الحرب عادلة من المنظور الأخلاقي. ولكي تكون الحرب عادلة أو مسوغة، ينبغي توفر عدد من المتطلبات:

أولهما: السبب العادل أو القضية العادلة. وتقليداً، اقتصر ذلك على الدفاع الشرعي عن النفس، في ظل حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، وقواعد القانون الدولي. فالحرب العادلة هي تلك التي تأتي رداً عل العدوان. ولكن تمت توسعة ذلك المبدأ ليشمل الدفاع عن الدول الأخرى التي تتعرض للعدوان، وحماية الضحايا المحتملين، ومساعدة الانفصاليين، وشن الضربات الاستباقية ضد المعتدين المحتملين.

ثانيهما: السلطة الشرعية التي شملت– في سياقات مختلفة– الدول ورؤساءها والحكام والملوك والجنرالات، وما الى ذلك. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تحولت السلطة الشرعية من سلطة الدولة المنفردة الى الإرادة الجماعية لمن وقع عليه ضرر أو تضرر من ويلات الحرب، وأعبائها. وهو ما يسوغ الحروب الثورية ومحاربة الاستغلال والعدوان وحروب التحرر الوطني.

ثالثهما: النية الصحيحة الرامية الى تصحح خطأ العدوان وإحلال السلام، لذا فأن دوافع الانتقام أو الهيمنة أو المصلحة الذاتية لا يمكن أن تتأتى مع الحرب العادلة.

رابعهما: فيشير الى الملجأ الأخير، بمعنى استنفاد جميع سبل إدارة الصراع لتجنب الحرب. ويشترط.

خامسهما: ألا تندلع الحرب الا إذا تولد عنها سلام دائم.

وأخيراً، التناسب بين المكاسب المتوقعة والضرر المتكبد، ولا يكفي الوفاء بجميع الشروط كي تكون الحرب عادلة، إذ تتطلب بجانب ما سبق حصانة المدنيين والتناسب بين أفعال الحرب وأدواتها والأهداف المرغوب تحقيقها[٦٧].

الهوامش

[1] د. مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة– الدروس المستفادة عربياً–، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، تموز/ يوليو ٢٠٠٢، ص ص ٩٢–٩٤.

[2] د. مسعود ظاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية، عالم المعرفة، ديسمبر/ كانون الاول،١٩٩٩، ص ٣٢٧.

[3] د. جابر عوض، دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٦٨.

[4] بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد/ الفرص والقيود/، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤١)، تموز، ٢٠٠٠، ص٣٠.

[5] رضا محمد هلال، السياسة اليابانية تجاه الشرق الاوسط، عقب احداث ١١ سبتمبر حرب الخليج الثالثة ، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٤) اكتوبر ٢٠٠٣، المجلد ٣٨، ص ٢٣٤.

[6] د. ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة– دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨٣)، بيروت، ط١، ايار/ مايو، ٢٠١٠، ص ٣٢٥.

[7] محمد عبد السلام، ترتيبات الامن الاقليمي في منطقة المحيط الهادي الاسيوي، مجلة السياسة الدولية، العدد(١١٨). اكتوبر ١٩٩٤، ص ٢٣٢.

[8] د. طلعت مسلم، القوة العسكرية اليابانية) مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٨)، ابريل ١٩٨٧، ص ١٢٦.

[9] رضا محمد هلال، السياسية اليابانية تجاه الشرق الاوسط عقب احداث ١١ سبتمبر وحرب الخليج الثالثة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٤.

[10] هدى ميتكيس، القيم الاسيوية، مذكرات الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٢٩.

[11] د. رضا محمد هلال، السياسة اليابانية تجاه الشرق الاوسط ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣٤–٢٣٥.

[12] Lalima Varna,"Recent trends in Jupans foreiqn policy in: world focus, No.169,Jan,1994, p.12.

[13] هدى ميتكيس، القيم الاسيوية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٢٩–٣٣٠.

[14] رضا محمد هلال، السياسية اليابانية تجاه الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥.

[15] Japans Approach: porevty Reduction Through Economic Growth In: Japans official Development Ass is tance white PAPER 200? Strategy "And" Reform", published By The Economic Cooperation Bureau, Ministry of Foreign AFairs, In Japan, March 2004.p.11.

[16] سعد علي حسين، التطور الاقتصادي والسياسي في اليابان، محطات استراتيجية مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(١٠٦)، السنة ٢٠٠٢، ص ٢.

[17] رضا محمد هلال، السياسة اليابانية تجاه الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥.

[18] د. جمال علي زهران، عملية صنع السياسة في اليابان: قرار ارسال قوات يابانية الى العراق نموذجاً .تحرير :د.هدى ميتكيس ونيللي كمال الامير في: النظام السياسي الياباني ، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٩٣.

[19] تعديل سياسة اليابان الدفاعية، صحيفة الكترونية، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤، من الانترنيت:
http: //www. elaph. Com. Pp1-3.

[20] السيد صدقي عابدين، التوجهات العسكرية تغير السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، ابريل ٢٠١١، المجلد ٤٦، ص١٤٦.

[21] ايزابيث سكونز وآخرون، الانفاق العسكري الياباني في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٤ صادر عن معهد ستوكهولم ترجمة حسن حسن وأخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المعهد السويدي–الاسكندرية، ط١،٢٠٠٤، ص ٤٨٦.

[22] السيد صدقي عابدين، السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦–١٤٧.

[23] المصدر نفسه، ص١٤٧.

[24] الزلزال السياسي المقبل في اليابان، من الانترنيت:http://www. Project- syndicate. Org. . .

[*] ان القرار المرقم (١٤٨٣) والذي منح امريكا وبريطانيا حق حكم العراق وفق قواعد القانون الدولي تم تبنيه في ٢٢ مايس ٢٠٠٣. انظر: عبد الحق العاني، قرارات مجلس الامن حول العراق–نظرة قانونية، سريعة، ٢٠ حزيران ٢٠٠٧، من النت:.http://www.irqsnucleqrmirage.com

[25] نزيرة الافندي، جدوى الاصلاح والدور الدولي لليابان مجلة السياسة الدولية، عدد (١٥٧). يوليو ٢٠٠٤، ص ص ٧٢–٧٤.

[26] د. جمال علي زهران، عملية صنع السياسة في اليابان: قرار ارسال قوات يابانية الى العراق نموذجاً، مصدر سبق ذكر ص ص ٩٤–٩٥.

[27] توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق اسيا– المثلث الاستراتيجي: الصين، اليابان، الولايات المتحدة الامريكية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد(١٢) ص ٣٣.

[28] د. مسعود ضاهي، الاستراتيجية اليابانية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات–٩١–، ط١، ٢٠٠٥،ص ٢٣.

[29] السيد صدقي عابدين، السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.

[30] د.فكرت نامق الفتاح وعبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط١، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، ص ص٢٧٤–٢٧٥.

[31] السيد صدقي عابدين، السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤٧–١٤٨.

[32] د.مسعود ضاهر، الإستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ من سبتمبر، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

[33] السيد صدقي عابدين، السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة، مصدر سبق ذكره،ص ص ١٤٧–١٤٨

[34] مسعود ضاهر، الإستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

[35] د.مسعود ضاهر، الإستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط..، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩–٢١.

[36] Michael Auslin, Japan's New Realism: Abe Gets Tough, Foreign Affairs, Volume 95. Number 2, (New York, Council on Foreign Relations, March/ April/ 2016). pp. 125-134:

نقلاً عن: محمود محسن، مجلة المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١١/ أبريل/ ٢٠١٦، من النت:http://futureuap.com

[37] المصدر نفسه.

[38] سميع صديقي، سياسة الدفاع الجماعي عن النفس في اليابان: طبيعتها وأهدافها، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥/ سبتمبر ٢٠١٤، من النت:http:aljazeera.net.

[39] علي أغوان، أوراسيا: بوابة اليابان الرئيسة للصعود نحو العالمية "رؤية في الماكندرية اليابانية الجديدة"، مجلة أبحاث إستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد ١٥، آب ٢٠١٧، ص ص١٤٩-١٥٠.

[40] سميع صديقي، سياسة الدفاع الجماعي عن النفس في اليابان: طبيعتها وأهدافها، مصدر سبق ذكرهُ.

[41] حسام مطر، الخيار الأواسي، وسؤال الأمن والهوية في غرب آسيا، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٦٣)، السنة (٤٠)، أيلول سبتمبر ٢٠١٧، ص١١٦.

[42] لواء طيار أ. ح هشام الحلبي، العنصر البشري في معادلة القوة العسكرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٠)، أكتوبر ٢٠١٧، المجلد ٥٢، ص ص١٢٥-١٢٦.

[43] عمرو عبد العاطي، خيارات ترامب أمام كوريا الشمالية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٩)، يوليو ٢٠١٧، المجلد (٥٢)، ص ص١٣٥-١٣٦.

[44] علي أغوان، أوراسيا: بوابة اليابان الرئيسة للصعود نحو العالمية، مصدر سبق ذكرهُ، ص١٥٠.

[45] ينظر بالتفصيل:

ناكانيشيي هيروشي، أولويات السياسة الدفاعية اليابانية، (كتاب) ٢٠١٣/٥/٢٧ من النت:http://www.nippon.com.

[46] ليونيد سافين، الأوراسية في سياق القرن الحادي والعشرين، ترجمة: جلة سماعين، مجلة المستقبل العربي، السنة (٤٠)، العدد (٤٦٣)، أيلول (سبتمبر ٢٠١٧)، ص١٢٨.

[47] ناكانيشي هيروشي، أولويات السياسة الدفاعية اليابانية، مصدر سبق ذكرهُ.

[48] Michael Auslin, Japan's Realism, Op. Cit, PP. 125-134.

[49] مقالات: بعد نصف قرن من السلام: اليابان تصنع وتصدر السلاح، ٣٠/ مايو ٢٠١٤، من النت:
http://www.noonpost.org/content.

[50] مقالات: مناورات أمريكية- يابانية لتعزيز القدرات الدفاعية (آخر الاستطلاعات): بتاريخ ٢٠١٧/١/١٦، من النت:
www.aljazeera.net.

[51] إيمان عدنان، اليابان... صعود دولي من جديد، بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٦، من النت:http://elbadil-pss.org.

[52] علي أغوان، أوراسيا: بوابة اليابان الرئيسة للصعود نحو العالمية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

[53] إيمان عدنان، اليابان... صعود دولي من جديد، مصدر سبق ذكرهُ.

[54] أسعد طارش عبد الرضا، المؤسسة العسكرية العراقية في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٥٠)، تشرين الأول/ كانون الأول ٢٠١٧، ص٣٤٥.

[55] صادق علي حسن، البعد الاقتصادي للتخطيط الإستراتيجي (العراق أنموذجاً)، مجلة أبحاث إستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد (١٥) آب ٢٠١٧، ص٣١٦.

[56] نقلا عن :علي أغوان، أوراسيا: بوابة اليابان الرئيسة للصعود نحو العالمية، مصدر سبق ذكره، ص١٥١.

[57] ميلاد الحراثي، تحديات الأمننة الإقليمية ومفهوم الدولة الحارسة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد (١٥٤)، خريف ٢٠١٦، ص١٨.

[58] كولن جراي، سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٢٦)، ص٣٣.

[59] محمود عبد الواحد محمود، التجربة اليابانية: رؤية عراقية، سلسلة كتب ثقافية، بيت الحكمة العراقي، العدد (٢٠)، بغداد ٢٠١٣، ص ص١٥٩-١٦٠.

[60] أ. د. صادق حسن السوداني، الدستوران الياباني والعراقي لسنة ١٩٤٧ و٢٠٠٥ على التوالي: دراسة مقارنة، مؤسسة ثائر العصامي، العراق، ط١، ٢٠١٦، ص٩٥.

[61] علي أغوان، أوراسيا: بوابة اليابان الرئيسة للصعود نحو العالمية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

[62] عبد الرحمن المنصوري، العلاقات السعودية- الآسيوية: شراكة إستراتيجية أم تبادل منافع؟ مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠/ أبريل ٢٠١٧، من النت:.http://Studies.aljazeera.net

[63] علي أغوان، أوراسيا: بوابة اليابان الرئيسة للصعود نحو العالمية، مصدر سبق ذكرهُ، ص ص١٥٧-١٥٨.

[64] علي بكر، سباقات التسلح وتأثيراتها في التوازنات الإقليمية والدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٠)، أكتوبر ٢٠١٧، المجلد (٥٢)، ص١٢٠.

[*] النظرية الماكندية: التي لا تعتمد بشكل أساسي على القوة العسكرية، فقد بدأ واضحاً أن اليابان ليس لديها نوايا عسكرية خارجية واضحة- ولكن لا يعني ذلك عدم وجود نوايا مستمرة- من خلال إدراكها أن المحيط الجيو سياسي الخارجي يحتاج لمتطلبات اقتصادية للتمدد أكثر من المتطلبات العسكرية في ظل وضع اليابان القائم على أساس الحماية الأمنية الأمريكية المتواجدة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

[65] علي أغوان، أوراسيا: بوابة اليابان الرئيسة للصعود نحو العالمية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٨.

[66] للمزيد من التفصيل أنظر:

Michael Auslin, Japan's New Realism Abe Gets Tough, Op. Cit, PP.1-5

نقلاً عن:

محمود محسن، "آبي" يزداد قوة: واقعية اليابان الجديدة، إعادة تشكيل آسيا. مركز المستقبل للدراسات المتقدمة: من النت:.http://futureuae.com

[67] رغدة البهي، الشرعنة الأخلاقية للقوة العسكرية. الحرب العادلة نموذجاً، ملحق اتجاهات نظرية: القوة الأخلاقية في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٩)، المجلد (٥٢)، يوليو ٢٠١٧، ص١٣.